وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية
قسم التاريخ

سياسة الإدماج الفرنسية في الجزائر وردود الفعل الوطنية 1939-1852

تخصص: *تاريخ المغرب العربي المعاصر*

من إعداد :
:
*تقاري رفيدة أحلام
محمد
*بواكر أم الخير

إشراف الأستاذ
*د/ علاق

الموسم الجامعي: 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الاسلامية والحضارة الاسلامية

قسم التاريخ

سياسة الإدماج الفرنسية في الجزائر وردود الفعل الوطنية 1852-1939

تخصص :*تاريخ المغرب المعاصر*

من إعداد :

*تقاري رفيدة أحلام

*بواكر أم الخير

إشراف الأستاذ :

*د/ علاق محمد

الموسم الجامعي 2020-2021**:**

الإهداء

أغلى وأثمن جوهرتين في هذا الوجود قرة عيني والداي العزيزين واللذان أوصى بهما الرب وقال فيهما : " ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لها قولا كريما "

إلى التي ضحت من أجلي وسهرت على خدمتي الى صاحبة القلب الحنون إليك " أمي "

الى الذي كان كان سندا وضحى طيلة دربي الدراسي ورباني على مكارم الأخلاق مثلي الأعلى وقدوتي الحسنة إليك "أبي"

الى أعز وأغلى هبة من الخالق ،الى الذين لا تكمل سعادتي الا معهم " أصدقائي "

وعلى رأسهم " أميرة " وهي بمثابة أختي ورفيقة دربي

الى كل من جاهد بالنفس والنفيس من أجل أن تتحرر الجزائر .

رفيدة

الإهداء

إلى تاج الفخر طالما حملته على رأسي فلك كامل الشكر والعرفان " أبي العزيز "

إلى نبع الحب ومن علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف " أمي الحبيبة "

إلى من كان ومازال سندي ووسام عزتي وكبريائي " أخي خالد "

وإلى من كانت ومازالت وتبقى رفيقة عمري ودربي وكاتمة أسراري " حبيبتي إيمان "

إلى مصدر البسمة والفرح في حياتي الكتكوتة الصغيرة " ميمي"

إلى الأخت التي لم تلدها أمي " أحلام" إلى كل أخوالي وخالاتي وأعمامي

وإلى كل صديقاتي وخاصة صديقتي أمينة والتي سارت معي في إنجاح هذه المذكرة " رفيدة "

ام الخير

كلمة شكر وعرفان

الحمد والشكر لله عزوجل أولا وأخيرا الذي وفقني بعونه تعالى

في إنجاز العمل المتواضع.

كما أتقدم بإسمنا معاني الشكر والتقدير والعرفان الى الدكتور علاق

والى صديقتي إكرام حشاني

الذي مهما حاولنا أن نعبر لها عن جهدها العلمي ورفيع أخلاقها،

فإننا لن نستطيع أن نوفيها حقها في ذلك.

كما نتوجه بعبارات الشكر والتقدير الى أعضاء اللجنة المناقشة ، ونحن كلانا آذان صياغة سماع ملاحظاتهم وتسجيلها ولاستفادة منها.

قائمة المختصرات والرموز :

ش . و . ن .ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
ج	جزء
ع	عدد
ط	طبعة
تر	ترجمة
م	ميلادي
ص	صفحة
ص-ص	صفحات متتالية

مقدمة

تعرضت الجزائر في الخمسينات من القرن 19 لأبشع هجمة إستعمارية عرفها التاريخ المعاصر، حيث تكشف لنا الأحداث التاريخية أن الإحتلال الفرنسي للجزائر لا يعني إحتلال الأرض والإستلاء على البلاد فحسب، بل كان يبحث عن السبل والطرق التي تسهل لنا المهمة في بسط هيمنته التامة على المجتمع بكامل عناصره ومؤسساته، بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومؤسسات العبادة وعناصر الثقافة من دين ولغة وعادات وتقاليد .... و أن تجعل فؤنسا من الشعب الجزائري شعبا منسلخا عن هويته ، راضيا بالتبعية لغيره وقابلا للإدماج في النظام الفرنسي ، غير أنها وجدت أن هذا الشعب يتميز بعدد من الصفات والمميزات والسمات التي لا يمكن تجاهلها، ومنها على الخصوص تمسكه بدينه واعتزازه بلغته العربية وحبه لوطنه وأرضه وغيرته على عرضه وشرفه، ومن هنا بدأ الاستعمار الفرنسي في التخطيط لسياسة استعمارية تدميرية لمقومات الهوية، ومن بينها اللغة العربية والدين الإسلامي ، وتمثل ذلك في تنظيم تعليم خاص بالجزائريين لتكوين أفراد موالين لها، حيث انتهجت الحكومة الفرنسية سياسة الفرنسة والإدماج غاية لتحقيق أهدافها الاستعمارية .

أسباباختيارالدراسة :

إنمنبينالأسبابالتيجعلتنانتناولهذاالموضوعنذكرمايلي:

1- الرغبةفيالاطلاععلىالتاريخالوطنيللجزائرخلالالاحتلالالفرنسي.

2-

الرغبةفيمعرفةالطرقوالوسائلالتياعتمدتهاالسلطاتالفرنسيةفيفرنسةالشعبالجزائري.

3-رغبتنافيتسليطالضوءعلىالسياسةالتيانتهجتهافرنسافيحقالجزائريين.

الإشكالية:

لقد كان من أولويات الاستعمار الفرنسي هو القضاء على البنية الدينية والتعليمية للمجتمع الجزائري من خلال محاربة كل مايتعلق بالجانب الفكري ولذلك عملت على إبقاء الجزائر تحت سيطرتها، خوفا من أن تتخلص الجزائر من ذلك الجهل الذي زرعته فيها وبذلك سعت إلى تطبيق ثقافية تتماشى مع مصالحها وتسمح لها بتنفيذ مخططها الذي يهدف إلى تدمير الجزائر وجعلها فرنسية وعليه نطرح الإشكال التالي:

هل نجحت فرنسا في تطبيق سياسة الإدماج وجعل الجزائر أرض فرنسية ؟

التساؤلات :

وللاجابة هن هذه الاشكالية المتمثلة في التساؤل الرئيسي تم صياغة جملة من التساؤلات الفرعية المتمثلة في :

1) ما هي أهم الوسائل والطرق التي إستعملتها الادارة الفرنسية لتطبيق هذه السياسة؟
2) هل طبق الادماج بمعنى المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات كما يقتضيه مبدا الادماج؟
3) ماهي طبيعة السياسة الاستعمارية التي اتبعتها فرنسا في البلدين في جميع الميادين الاقتصادية ..... الإدارية .... الثقافية ...؟
4) وماهي ردود الفعل الوطنية تجاه هذه السياسة؟

حدود الدراسة:

إن حدود مجال الدراسة حصر في الفترة مابين 1852- 1939 هذه المرحلة التاريخية تبرز لنا أهم مراحل الإدماج الفرنسي في الجزائر وسعي فرنسا بتطبيق هذه السياسة من أجل مصالحها بهدف تدمير الجزائر وطمس الهوية الوطنية وذلك من خلال فرنسة الشعب الجزائري.

منهجية الدراسة:

بالنسبة للمنهجية المتبعة في دراستنا لهذا الموضوع فقد اخترنا استخدام جملة من المناهج العلمية التي تساعدنا على فهم أفضل للموضوع والى معرفة الكثير من النقاط التي يسودها الغموض أو تظهر فيها الخلافات والتفسيرات، لذلك اعتمدنا على المناهج الآتية:

المنهج التاريخي الوصفي:

لإستعراض الأساليب الادماجية الفرنسية المنتهجة في الجزائر في مختلف محطاتها خلال الفترة الممتدة من 1852 إلى 1939 بغرض سرد ووصف الأحداث التاريخية التي مرت بها الجزائر في شتى الجوانب الإدارية والعسكرية والدينية .... بالإضافة الى المنهج التاريخي المقارن: الذي كان الهدف منه إبراز مدى الفوارق الواضحة في الامتيازات الممنوحة من طرف الادارة الاستعمارية في الجزائر لصالح العنصر الأروبي مقارنة بالعنصر الجزائري خاصة بتقسيم أراضي العرش ومنح الأرضي للمستوطنين.

خطة الدراسة:

وللإجابة عنا التساؤلات والإطاحة بها منمختلفالجوانب،فقدعالجنا هذاالموضوعوفقخطةتتألفمنمقدمةومدخلالذيتناولنافيهأوضاعالجزائرمن1830الى1852وقسمناالفصلالأربعةفصولوخاتمة.

الفصلالأول:والذيعنوناهبالجذورالتاريخيةللإدماجحيثتطرقنافيهإلىثلاثةمباحث،ففيالمبحثالأولعرفناالإدماجلغةواصطلاحاوبمفهومالجزائريينوالفرنسيين،وفيالمبحثالثانيتطرقنالنظهو

ر الإدماجفيبداياتهاالأولىفيالجزائر أماالمبحثالثالثوأبرزنافيهأهمالطرقوالأساليبالمتبعةفي تحقيقهذهالسياسة.

الفصلالثاني :

تطرقنافيهذاالفصلالىسياسةنابليونالثالثفيالجمهوريةالفرنسيةالثانية (1852-1870)

وقسمناهاالىثلاثةمباحثوتناولنافيالمبحثالاولعنشخصيةنابليونالثالثوالمبحثالثانيتحدثنافيه أيضاعنالقانونالمشيخيسيناتوسكونسولتالصادرسنة1865

الفصلالثالث :خصصناهذاالفصلالىسياسةالادماجفيالجمهوريةالفرنسيةالثالثة (1870-1926)

وقسمناهذاالفصلالىثلاثةمباحثوالذيبرزنافيهأهمالجوانبالتيمسهاالإدماجإقتصادية،إدارية،عسكرية.....

الفصلالرابع(1926-1939)فتطرقنافيههوأيضاالىردودالفعلالوطنيةمنسياسةالإدماج

وقسمناهاالىمبحثين،حيثتحدثناعنالاتجاهالاستقلالي،أماالمبحثالثانيفتطرقنافيهالىالاتجاهالإصلاحي .

أهمالمصادروالمراجع:

لدراسةهذاالموضوعكانعلينالرجوعالىمجموعةمنالمصادروالمراجعلإثراءالموضوعمنجوانبهومنبينهذهالمؤلفاتنجد:

1-كتابتاريخالجزائرالمعاصر (1830-1989)

لبشيربلاحفيجزئهالأولالذيأفادنافيالقانونالسيناتوسكونسلت

2-كتابالتاريخالسياسيللجزائرمنالبدايةلغاية (1962)

لعماربوحوشحيثتحدثفيهعنسياسةنابليونالثالث.

3-نجدأيضاكتاب "تاريخالجزائرالمعاصر"

لشارلروبيراجيرونوالذييعتبرمنأهمالمصادرفيتاريخالجزائرالمعاصرحيثتناولنامنهمفهوماالإدماج.

4-بالإضافةإلى "جريدةالمبشر" التيأفادتناهيأيضافيسياسةنابليونالثالثفيالجزائر .

صعوبات الدراسة:

لا شك أن البحث في مثل هذا الموضوع الواسع الجوانب والمتعدد المعارف المتداخل الأفكار والأراء يتطلب من الباحث فيه أن يبذل كل مالديه من طاقة فكرية ومادية، ,ان يضحي بكثير من متطلبات حياته اليومية ، والباحثون الأكاديميون

يعرفون بدون شك ما يتعرض له الباحث من صعوبات وعراقيل تتطلب الصبر والإرادة القوية من أجل إنجاز دراسته الأكاديمية ويمكنني أن أذكر بعض الصعوبات التي واجهتنا أثناء جمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث أو أثناء تحريره وأهمها :

1- طول الفترة الزمنية المدروسة وتنوعها ، التي امتدت على مدى قرن من الزمن .
2- قلة المصادر والمراجع المتخصصة في الموضوع ، وما وجد منها فتشير إليه بشكل عام .
3- معظم مصادر البحث كانت باللغة الفرنسية .
4- غلق المكتبات بسبب كوفيد19 لذلك لم نستطع لوصول لجمع المعلومات.

مدخل

اوضاع العامة للجزائر من 1830 الى 1852

لقد اتسمت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال الفترة العثمانية بالاستقرار النسبي حيث كانت فرنسا هي اول دولة [illegible] على امتيازات تجارية لها بالموانئ الجزائرية خلال مطلع القرن 19 [illegible] سبحت الامتيازات هي الاطار العام للعلاقات بين البلدين ،كما انها كانت السبب الرئيسي فيما بعد حدوث الكارثة المؤلمة التي اعرفتها الجزائر في جويلية 1830.[1]

[1] ارزقي شويتام،نهاية الحكم التركي في الجزائر و عوامل انهياره (1800م-1830م)،رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث و المعاصر ،كلية الاداب ،جامعة الاسكندرية،مصر،1988م،ص146.

[2] نفسه ، ص 148.

ا-الاحتلال :

شهدت العلاقات بين الجزائر و فرنسا توترا في الربع الاول من القرن 19 ،حيث اتخذت هذه الاخيرة من قضية الديون ذريعة لفرض حصار بحري على ميتة الجزئر ، و التي تعود جذورها الى 1796م عندما اقرض الداي حسين حكومة الادارة الفرنسية مبلغ من المال يقدر بمليون فرنك فرنسي بدون فوائد لشراء القمح و على اثرها جاءت حادثة المروحة المفتعلة بين داي الجزاير و القنصل الفرنسي دوفال duval و الذي انتهى بارسال حملة عسكرية لاحتلال الجزائر عام 1830، [2]و هذا بالاضافة الى عدة اسباب اخرى ادت الى احتلال الجزائر من بينها :

1-اهتمام فرنسا بالجزائر منذ زمن بعيد و رغبتها في احصول على الامتيازات في سواحل الجزائرية مثل القالة،عنابة،سكيكدة.

2- التنافس الاستعماري بين فرنسا و بريطانيا فيما يخص التوسع في المستعمرات و مد النفوذ .

3-ادراك فرنسا حالة الجزائر في اواخر العهد العثماني من ضعف سياسي و اقتصادي و اجتماعي و ثقافي.

انطلاقا من هذه العوامل جهزت فرنسا حملتها العسكرية على الجزائر و التي توجهت بفرض حصار عسكري على مدينة الجزائر و استمر 3 سنوات من 16 يونيو م1827 الى غاية 13 يونيو 1830م،[1]

وفي 14 جوان 1830م نزلت القوات الفرنسية و التي كان تعدادها حوالي 37000 جندي على ميناء سيدي فرج غرب مدينة الجزائر و لم تجد امامها سوى 15000 جندي جزائري وبعض المتطوعيين ،ومن الطبيعي انه عند اي احتلال اي دولة

---

[1] ابو القاسم سعدالله ،الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)،ج2،ط3، ش.و.ن.ت،الجزائر،1938،ص15

تلقى تلك الدولة المستعمرة ردود فعل من قبل اهالي تلك المناطق و هو ماحدث بالفعل عندما احتلت فرنسا الجزائر عام 1830م.[1]

حيث قبلت بمقاومة شرسة قام بها الشعب الجزائري ، قسمت هذه المقاومة الى مقاومة شعبية مسلحة ومقاومة رسمية مسلحة بقيادة الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري فقاد الامير محي الدين الهاشمي بعد مبايعته بالامارة من طرف سكان الجزائر الكفاح ضد الفرنسيين في الفترة الممتدة 1830م-1832م لكن سرعان ما تحولت القيادة الى الامير عبد القادر الذي استعاد اغلب المناطق التي سبق و احتلتها القوات الفرنسية ،عقد الامير عبد القادر معاهدة دي ميشيل يوم 26 فيفري 1834م و التي اعترف بموجبها الامير بالتنازل عن بعض المناطق ل دي ميشيل لكن سرعان مت نقض الفرنسيون هذه المعاهدة بمجئ تريزل الذي حل محل دي ميشيل حيث تحالف مع بقايا جنوذ الاتراك ضد الامير عبد القادر فحذثت معركة المقطع في شهر جوان 1835م و التي هزم فيها تريزيل ،قام الفرنسيون بشن حصار على قسنطينة يوم 1837م مستغلين بذلك معاهدة التافنا التي وقعت بين الامير عبد القادر و الجنرال بيجو بتاريخ 30 ماي 1837م و التي نصت على تحديد الاراضي التي يحتلها الفرنسيون و الاعتراف بالمناطق الساحلية تحت حكم الامير عبد القادر،اشتعلت الحرب بيت الطرفين من جديد ،واختارت فرنسا سياسة الاحتلال الكامل للجزائر تحت قيادة بيجو صاحب سياسة الارض المحروقة .[2]

مع توالي الاعمال الوحشية ضد الجزائريين و غيلب المساندة للامير عبد القادر اضطر هذا الاخير للاستسلام للفرنسيين 23 ديسمبر 1847م ،لكن هذا لا ينبغي رضوخ الجزابريين للمستعمر بل بالعكس استمرت المقاومة الشعبية الوطنية و شملت عدة مناطق من الوطن تعبيرا عن مواصلة الكفاححيث امتازت فترة الثورات الشعبية بالطول و التعدد[1] و من ابرز هذه المقاومات نذكر :

1-**<u>ثورة بومعز</u>**: في منطقتي الشلف و الونشريس و استمرت سنة كاملة من 1846م الى 1847م و انتهت باستسلام زعيمها

---

[1] عمار هلال،دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830م-1962م)،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1983،ص80.

[2] نفسه ، ص 85.

2-**ثورة الزعاطشة** : اندلعت سنة 1848م بقيادة ابو الزيان

3-**ثورة الاغواط** : في الجنوب الجزائري 1825م

4-**ثورة لالة فاطمة نسومر** : نجح فيها اهل الاوراس في منع دخول الفرنسيين حتى نهاية القرن 19.

هدفت فرنسا من خلال احتلالها الى الجزائر الى محو معالم الهوية الوطنية وجعلها فرنسية ومحاربة كل أنواع المقاومة التي يمكن أن تشكل خطرا على فرنسا ، فاستخدمت كل الوسائل والطرق للوصول الى ذلك الهدف .[1]

ب-الاستيطان :

لقد سعت فرنسا الى اصدار جملة من القوانين التعسفية التي كانت تهدف من خلالها الى تمهيد لمشروعها الاستيطاني الذي يقضي جعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ومن خلال هذه القوانين نجد قرار 22جويلية 1834 الذي يعرف بقانون الالحاق أو ضم والذي يعترف بأن الجزائر أرض فرنسية.[2]

وبعد سقوط ملكية لويس فيليب ، وقيام الجمهورية الفرنسية الثانية في مطلع 1848 صدر قرار في شهر مارس نص على أن الجزائر جزء من التراب الفرنسي[3]وتم تقسيم الجزائر بمقتضى القرار الى منطقتين أساسيتين : الجزائر الشمالية وأخضعت للحكم المدني وقسمت الى ثلاثة مقاطعات والجزائر الجنوبية وأخضعت للحكم العسكري .[3]

وقد اهتمت الجمهورية الثانية بأمر التهجير والاستيطان الاوروبي ، ووضعت خطة لتهجير مائتي ألف أوروبي الى الجزائر في ظرف عشر سنوات خاصة المشاغبين وذوي السوابق ويبدو لنا أن السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر هدفت الى احتلال واستيطان البلاد ، والى استثمار خيراتها وجعلها أرضا فرنسية

---

[1] اسماعيل العربي ،المقاومة الجزائرية تحت لواء الامير عبد القادر،ش.و.ن.ت،الجزائر،ص42

[2]ابوالقاسمسعدالله،خلاصةتاريخالجزائرالمقاومةوالتحرير)1830-1962)
،ط،دارالغربالاسلامي،بيروت،2007،ص47.

[2] ابو القاسم سعد الله ،خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة و التحرير(1830-1962) ،ط،دار الغرب الاسلامي ،بيروت ،2007،ص47.

[2]شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة تر عيسى عصفور ، د، ط، منشورات عويدات، بيروت –باريس ،1982 ،ص28

[3]يحى بو عزيز،سياسة التسلط لاستعمار و الحركة الوطنية الجزائرية ،د، ط، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2007، ص13.

خالصة فضلت تركز على الاستمرار في اضطهاد المسلمينالجزائريين ، وكذا نهب ثروتهم وتحويلها للمستوطنين .[1]

وقد أحدثت سياسة الاستيطان وفرض الضرائب والتجهيل والفرنسة انقلابا في أوضاع الجزائريين خاصة في المجال الاقتصادي وماتعلق بنزع الأراضي ، [2]إضافة الى الأوضاع الاجتماعية التي عرفها الشعب الجزائري حيث سجلت خسائر مرتفعة في الارواح بسبب المجاعات التي كان سببها حدوث الأوبئة التي نشرتها الجيوش الفرنسية عبر المناطق العديدة ، ولقد حطمت الكيان الثقافي وارساء سياسة الفرنسة والتنصير ، [3]وخلفت مهمة إدماج الجزائر في فرنسا نتائج وخيمة على الجزائريين خاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .....

وقد اتخذت السلطات الاحتلال من سياسة السلب والنهب والتفقير وأداة بين يديها لارهاق الشعب والحط من شأنه والنزول الى مرتبة الحيوان لولا عقيدته وثقافته التي حمته من هذا المصير المؤلم .[4]

[1]عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص19.

[2]نفسه،ص-ص19.، 20

[3]محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830-1954) ، تر محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر ، 2008، ص160.

[4]الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة ، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص102.

الفصل الاول: الجذور التاريخية للادماج

المبحث الاول :مفهوم الادماج

المبحث الثاني :ظهور الادماج

المبحث الثالث :طرق وأساليب

كانتهويةالشعبالجزائريقبلالاحتلالالفرنسيلهاسنة 1830متتميزبخصوصياتثقافية،يطبعهاالانسجاموالتكامل،تمثلذلكالرصيدالثقافيالمشتركلمكوناتالأمة.

ولكنبفعلالاحتلالالفرنسيللجزائروانتهاجهللسياسةالاستعماريةفيجانبهاالثقافي،تماستهدافهويةالشعبالجزائريومقوماتالشخصيةالجزائريةمندينولغةوثقافةوتاريخ،منأجلتحطيمهاوتشويهها،والقضاءعليها،عنطريقسياساتتتعلقبالفرنسةوالتنصيرومحاولةالادماج.

وقدانعكسكلهذاعلىثقافةالمجتمعوالأمنالهوياتيفيالجزائر.

المبحث الأول : مفهوم الإدماج

الإدماج هو فكرة جاء بها الفرنسيون ، تهدف إلى فرنسة الشعب الجزائري وذلك عن طريق دمج المستوطنين والسكان الأصليين ، حيث من خلاله يعيش الفرنسيون كالسادة والجزائريون كالعبيد ، ومن خلاله يجوز للفرنسي أن يتمتع بجميع الوظائف الإدارية والقضائية والعسكرية ، ومنه يتم تطبيق على الجزائر جميع القوانين الفرنسية المتعلقة بالتمثيل السياسي والقضائي ولا يتيح له التمتع بما فوق وظيفة مختارة أي لا يجوز أن يكون قائم مقام ولا معان له ، ولا يجوز أن يكون قاضيا في محكمة أهلية ولا نائبا للقاضي .[1]

الإدماج هو التماثل بين المستعمرة والدولة الأصل في نظام الحكم والتسوية بينهما ويتركز مذهب الإدماج على هذه الفكرة ، إلا أن نظام الادماج لم يطبق بهذا المفهوم في الجزائر لان الفرنسيين أقاموا نظرية محددة للحكم الاستعماري وأعطوها اسم الادماج ، وجعل الممتلكات الفرنسية في الجزائر جزءا لا يتجزء من فرنسا ، وقد كتب الوزير نابليون جيروم في 31 آب 1858 يقول " نحن أمام قومية مسلحة صلبة يجب إخمادها بالدمج " ، ولم يكن يخفي أن الغاية التي يسعى اليها هي تفكيك الشعب العربي والاندماج .[2]

إن الفكرة الأولى التي كانت تحملها كلمة الادماج هي فكرة دمج المستعمرات (ومنها الجزائر) في بلاد الأم ، وهذا يعني القضاء على الخصائص الطبيعية للمستعمرة واستغلال مصادرها البشرية والمادية لفائدة الأم .[3]

إن مصطلح الدمج لغة هو الدخول في شيء والاستحكام فيه، أما اصطلاحا يعني ضم مجتمعين مختلفين حضاريا وثقافيا اختلاف كلي أو جزئي عن طريق التربية والتعليم، أما بالمفهوم السياسي والإداري :

---

[1]- الفضيل الورتلاني، المرجع السابق ص65.

[2]-شارل روبير اجبرون، المصدر السابق،ص56.

[3]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، ن، دار البصائر،الجزائر،2007، ص97.

1- السياسي يعني جعل الجزائريين فرنسيين، اقتصاديا واجتماعيا يتمتعون بالحقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيون في بلادهم وخارجها .

2- أما من الناحية الإدارية وهي جعل الجزائر جزء لا يتجزء من الأرض الفرنسية أي تصبح اقليما فرنسيا مثل باقي الأقاليم الأخرى مقسما الى مقاطعات (عملات وبلديات ...) [1]

إن الإدماج في نظر الفرنسيين أمثال " وونير"هو دمج سكان المسلمون وتحويلهم الى مسحيين متحضرين .[2]

إن مفهوم الإدماج في المجال التشريعي هو تطبيق التشريعات التي يصدرها المشرع المركزي بقوة القانون على البلاد وما وراء البحار وهذا يستلزم وحدة وتناسق النظام القضائي وبين المستعمرة والوطن الأم، وهو ما تم تطبيقه بقوة في الجزائر إبتداءا من عام 1870 م.[3]

والإدماج هو تكوين جيل من الجزائريين مطموس الروح والهوية، شديد التعلق بفرنسا وثقافتها، قابل للإندماج في شعبها والتجنس بجنسيتها، ليكون أداة لإستمرار الحكم الإستعماري بالجزائر، وذلك لمحو اللغة العربية والعلوم الإسلامية وتاريخ وجغرافية من التعليم، وإستبدالها باللغة الفرنسية وآدابها وتاريخ وجغرافية فرنسا.[4]

إن الإدماج هو المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع السكان بالجزائر من المسلمين وغيرهم وهذا الإدماج يتيح للجزائريين أن يمارسوا جميع الوظائف السياسية والإدارية والشرعية وجميع المصالح الحكومية وأن يتمتعوا بجميع الماهيات والرواتب والتأمين الإجتماعي والتعليم المهني كما يتمتعون بجميع المزايا من خصائص الفرنسيين أنفسهم في فرنسا.[5]

وفي الأخير إن الهدف من سياسة الإدماج هي ضرب الوطنية المحلية والدينية للجزائريين والقضاء على كل عامل يساهم في إبراز الوطنية الجزائرية.[6]

---

[1]- عبد القاد خليفي، التعليم الرسمي الفرنسي في الجزائر 1884-1914 الغرب الجزائر أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر تخصص العلوم التاريخ الثقافي والتربوي للجزائر 1830-1954، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الاسلامية،2012-2013، ص19.

[2]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص155.

[3]- كميل ريسلير، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها وحدودها (1830-1962)، ترنذير طيار، ط1، كتابات جديدة للنشر الالكتروني، 2016، ص206.

[4]- رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، ط2، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص113.

[5]- مسعود الجزائري، مشاريع ديجول في الجزائر، د.ط، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص48.

[6]- رابح تركي، المرجع السابق، ص115.

المبحث الثاني : ظهور الإدماج

إزداد الحديث عن الإدماج كثيرا أثناء الاحتلال في الصحف والنشرات والخطب الفرنسية ، والمقصود بها تطبيق النظم الفرنسية على فرنسي الجزائر من إدارة وتعليم وقوانين وإنتخابات ،وما إلى ذلك ، بحيث يشعر الفرنسي في الجزائر كأنه في فرنسا نفسا ، ونقول بمعنى أخر دمج الفرنسيين في مجتمعهم الفرنسي بكل ما عليه وكل ما فيع فقامت الجمهورية الثانية يربط المصالح الإدارية في الجزائر بمثيلاتها في فرنسا بالنسبة للفرنسيين فالإدارة الداخلية في الجزائر أصبحت تابعة لوزارة الداخلية في فرنسا ، وإدارة التعليم تابعة لوزارة التعليم ، وهكذا أما بالنسبة للجزائريين فقد بقي الأمر على ما هو عليه فكانت تحكمهم إدارة عسكرية تابعة مباشرة لوزارة الحربية بفرنسا .[1]

وقد تجسدت مطالب المعمرين المستمرة بتماثل الجزائر قانونيا وقضائيا وتعليميا بفرنسا بعد صدور قانون 15 أفريل 1845 الذي ينص على تقسيم الجزائر إداريا الى 3 قمالات بدل ثلاث نواحي قديمة وعلى رأس كل ولاية والي مدني بجانبه قائد عسكري للولاية ، كما قست كل ولاية الى مجموعة من البلديات وكل بلدية لها مجلس منتخب يتكون من فرنسيين مع بعضوفي الاستثناء للجزائريين المرخص لهم ، وكان عدد الأعضاء في المجالس يختلف من بلدية الى أخرى ، وقد شمل الإدماج الإدارة لأن الجزائريين الذين عينوا سابقا في المناصب البلدية عزلوا منها وأعطت مناصبهم لفرنسيين كما شمل القضاء ، إذا بقي القضاء الإسلامي تحت الوزارة الفرنسية وتم الفصل القانون الجنائي والمدني وجعل القضايا الجنائية المتعلقة بالجزائريين بالجزائر من اختصاص المحاكم الفرنسية .[2]

وفي 1870 حصل الإندماج الكلي بين الجزائر وفرنسا بالنسبة للكولون فقد أصبحت مصالحهم مرتبطة مباشرة بالوزارات المعنية في بلادهم وأصبح لهم نواياهم في البرلمان كمواطنين ، فكانت عملية الإندماج كاملة ، وقد أطلق عليها أحيانا خلال الثمانينات اسم الإلحاق ثم كللت عملية الإندماج هذه سنة 1898 بإنشاء الحكم الذاتي المالي ، أما الجزائريون فقد اختلف وضعهم ، ففي المناطق المدنية حيث الفرنسيون والنظام البلدي ، خضعوا لقانون الأندجينا ، وفي المناطق المسماة مختلطة أو عسكري كان الحكم في يد المكاتب العربية كالسابق [3]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج6، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص368.

[2]- حدة بولافة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبع الاستقلال، مذكرة نيل شهادة الماجيتير في العلوم السياسية تخصص السياسة العامة والحكومات المقارنة، كلية العلوم الحقوق والسياسة جامعة لخضر لخضر باتنة، سنة 2010-2011 ص17.

[3]- أبو القاسم سعد الله، ج6، المرجع السابق ص 369.

وبعد السبعينيات بدأ الحديث عن إدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي فبعضهم ظهر له أن الجزائريين لا يمكن دمجهم لإختلاف العادات والتقاليد والأصول والدين وكونهم عند البعض غير قابلين للتعلم والتقدم والتمدن ، وظهرت عندئذ نظريات تقول أن الجزائريين ليسوا سواء في ذلك فمنهم من هو قريب من الفرنسيين وله قابلية الإندماج معهم ، وقد عاشت هذه النظرية بعض الوقت ، ثم بدأت تختفي على أساس أن الدين الإسلامي قد وحد بين الجزائريين ، وهو يجعلهم غير قابلين للإندماج مهما كان أصلهم [1].

المبحث الثالث: طرق وأساليب الإدماج

لقد حاولت فرنسا دمج الجزائريين بكل شتى الطرق والوسائل لكي تصبح الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا وقد اعتمدت السياسة التعليمية الإستعمارية وهي بعض الطرق والأساليب للإدماج وهي :

ا-الفرنسة:

كانت اللغة العربية وثقافتها منتشرة في مدن الجزائر وأريافها بشكل واسع ، مما جعل فرنسة لم ترتاح لهذا الوضع وإعتبرت أن وجود ثقافة وديانة وتقاليد مغايرة لحضارتها ومن ثم عملت على إضعاف اللغة العربية وإزالة المعالم الثقافية للجزائريين تمهيد لكانت اللغة العربية وثقافتها منتشرة في مدن الجزائر وأريافها بشكل واسع ، مما جعل فرنسة لم ترتاح لهذا الوضع وإعتبرت أن وجود ثقافة وديانة وتقاليد مغايرة لحضارتها ومن ثم عملت على إضعاف اللغة العربية وإزالة المعالم الثقافية للجزائريين تمهيد لإدماج الشعب الجزائري في المجتمع والحضارة الفرنسية.[2]

ذكر المؤرخ " آجرون " يقول : " إن أنجح وسيلة للتوصل إلى سلام شامل ودائم في الجزائر ، هي أن ننشر معارفنا ولغتنا بين الأهالي وتلك كانت قناعة معظم القادة والمسؤولين الفرنسيين المدنيين والعسكريين ."

فشرعت فرنسا في محاولة نشر التعليم الفرنسي فقامت بإنشاء بعض المدارس الإبتدائية (الفرنسية – الإسلامية) برغم من هناك نقص في التجهيزات الضرورية والمعلمون الأكفاء لتعليم أبناء الجزائريين ، وفي عام 1870 كانت تدرس العربية في الصباح والفرنسية في المساء ، وكانت هذه المدارس تركز على تاريخ وجغرافيا فرنسا ، وتهمل تاريخ وجغرافية الجزائر والعالم الإسلامي لأنها كانت مناهجها فرنسية على العموم.[3]

---

[1]- نفسه، ص370.

[2]- عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائرالمعاصر (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعيةالجزائر، ص 133.

[3]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989)، دار المعرفة، الجزائر، ص152.

سخرت فرنسا التعليم لخدمة أغراضها الإستعمارية في الجزائر فعملت على إيجاد نوع من التعليم يفرغ الشخصية الجزائرية من مضمونها ، ويقضي على روح المقاومة ، ويؤهل " الأهالي" للخضوع للمستوطنين ، لذا فقد حرصت على نسق مقومات المجتمع الجزائري بضرب الإسلام ةاللغة العربية وتجهيل السكان ، وإفساد أخلاقهم ، وتمكين الديانة المسيحية والثقافة على أربعة قواعد هي : [1]

- محاربة التعليم العربي الإسلامي
- الفرنسية .
- التنصير.
- الإدماج.

ب- <u>التنصير :</u>

التنصير في مفهومه اللفظي اللغوي هو الدعوة الى إعتناق النصرانية أو إدخال النصارى في النصرانية وفي الصحيحين واللفظ البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما من مولود يولد إلا على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه" كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء.[2]

لم تكتف الإدارة الفرنسية بالسيطرة على الاوقاف والمؤسسات الدينية ، بل عملت على خطة لضرب الإسلام لأنه هو قوة المسلمين ، فقدمت العديد من المساجد الى الطوائف المسيحية وحولت ثلاث أرباع من المساجد الى أغراض أخرى ، وعملت الإدارة الفرنسية الى ربط الدين بها مباشرة للسيطرة على رجال القضاء والمساجد والتعليم وشيوخ الطرق الصوفية .[3]

وقد رأى الفرنسيين أن الإسلام جعل من الجزائر بلدا لا روح له ، وأن المسيحية قد تشكل جسرا يربط الجزائر بفرنسا ، ويقضي على اللغة العربية ، ويقتل إنتشار الروح الإسلامية في نفوس الجزائريين ويخفف مقاومة الإحتلال.[4]

شجعت فرنسا تنصير الجزائريين بواسطة بعض الأعمال الإنسانية والتربوية ، إنشاء المدارس لتعليم الصغار ، إطعام الجياع ، ورعاية الأيتام والمشردين اطلعت بها جمعيات تنصرية لكن تلك الجهود باءت بالفشل لتمسك الجزائريين بإسلامهم ، فعمد أولئك المنصرون الى تجنب الخوض في المسائل الدينية ، وتركيز جهودهم على تعليم اللغة الفرنسية وتقريب حضارتها وقد تركزت جهود التنصير الفرنسية على البربر في

---

[1]- نفسه، ص149.

[2]- جمال حواس، أساليب ووسائل التنصير في المؤسسات التعليمية الجزائرية مقاربة سوسيو تاريخية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، عدد7، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ص351

3-عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص112.

[4]- بشير بلاح ، المرجع السابق، ص152 .

بلاد القبائل بزعم أنهم " مسلمون سطحيون " كان أباؤهم قديم تابعين للحضارة المسيحية ، كما إدعى لافيجري ، وكما إدعى الجنرال دوما (Dauma)الذي يزعم أن : " القوانين القبائلية لا تتماشى مع القرآن وتبدوا أكثر قربا من أفكارنا الجزائرية التي تحتفظ بروعة طابعها المسيحي ...." وكلما حفزنا هذا الجذع القديم وجدنا تحت القشرة الإسلامية النسغ المسيحي ، ونصل إلى أن الشعب القبائلي الجرماني الأصل جزئيا ، المسيحي في الأصل بالكلية ، لم يغيره الإسلام تحت ضربات السيوف وقد قبل القرآن لكنه لم يلتزم به أبد ، ولا تحتاج هذه الإفتراءات والتمحلات إلى ردة ، فهي تنطبق بتسفيه ذاتها[1].

ولا بد من أهداف للتنصير هي :

- تقسيم المجتمع الى قوميات
- نشر الحقد والكراهية بين أفراد المجتمع الواحد
- أحياء النعرات القومية
- تمكين النصرانية في المجتمعات الإسلامية

ويرى دوفوكو أن التنصير هو الوسيلة الوحيدة لتثبيت الإستعمار ، ولكي يتحقق ذلك عمد الى :

- تحطيم البنية الثقافية والاجتماعية
- استخدام الأطفال للوصول الى أولياتهم

ولا يمكن الحديث عن التنصير دون ربطه بالدوافع الإستعمارية، وهذا ما نلمسه من خلال تصريحات السلطة الزمنية الممثلة في الحكومة الفرنسية، أو السلطة الدينية الممثلة في البابوية، والكل كان يعمل في اتجاه واحد، إذ هما وجهين لعملة واحدة .

ولم يكن دعاة التنصير وحدهم يعملون على تنصير الجزائريين وردهم عن دينهم وإنما مؤيدين من طرف الإستعمار ماديا ومعنويا.[2]

فقد قامو بتجنيس فئة من الجزائريين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط النادرة كالخدمة في الجيش الفرنسي أو المجالس " المنتخبة" أو الإدارية ، إضافة الى القراءة والكتاب بالفرنسية وحيازة بعض الممتلكات مع التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية ، ولم يعدم على التجنيس مابين 1865- 1875 سوى عدد محدود

[1]- نفسه، ص157.

[2] -محمد غيث، سياسة التنصير ودورها في المخطط الاستعماري الفرنسي، المجلة التاريخية الجزائرية، عدد4، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017، ص127ص128ص129.

جدا لم يتجاوز 371 جزائريا ، ولم يزيدوا في العام 1890 على 783 شخصا ممن إرتداو عن دين أسلافهم ، فأصبحوا منبوذين.[1]

ج- <u>التبشير</u> : هو مصطلح مرادف التنصير الذي يقصد به التغيير النصراني لحملات التنصير ، وإرساء مبعوثين ليبلغوا رسالة الإنجيل أو بمعنى أخر محاولة إيصال تعاليم العهد الجديد لغير المؤمنين به.[2]

وتتمثل وسائل التبشير في أشكال مختلفة، فمنها الوسائل السلمية كتحبيب السيد المسيح، وبالتعليم واقامة المستشفيات، وفتح الملاجئ، وأما الوسائل غير السلمية وتتمثل نشاطها في تمسيح الوسط قبل تمسيح الروح فمثل ماحدث بالجزائر ويتمثل في غلق الزوايا بحجة أنما المحرضة على الثورة ونفي رجال الدين ، وإخضاع القضاء الإسلامي للقضاء الفرنسي، وكل هذه التصرفات التي قامت بها فرنسة من أجل القضاء على الطابع الإسلامي للجزائر لخدمة المسيحية.[3]

أما دور الكنيسة في التبشير بذلت الكنيسة جهودا لا تكل في محاربة العربية والإسلام، ومحاولة نشر المسيحية، فقامت بمحاولات اجتثاث الجزائريين من جذورهم الدينية والثقافية واستمالتهم الى النصرانية، كما دعا الى ذلك صراحة كثير من المنصرين، في مقدمتهم كبيرهم الكردينال لافيجري في احدى الرسائل التي كتبها على سبيل المثال الى المسؤولين الفرنسيين ببحثهم على إزالة العقبات من طريق المنصرين.[4]

"يجب انقاذ هذا الشعب هذا الشعب، وينبغي الإعراض عن هفوات الماضي ولا يمكن ان يبقى محصورا في قرآنه : .. يجب أن تسمح فرنسا بأن يقدم إليه الإنجيل، وأن تطرده الى الصحاري بعيدا عن العالم المتمدن".

وقد شجعت الكنيسة أيضا عمليات البحث الأثري، بحثا عن بقايا الكنائس ورُفات " القديسين" لعلها تستعين بها لإقناع الجزائريين بماضيهم المسيحي المزعوم .

وقداجتهدت الكنيسة والإدارة الإستعمارية في تشييد الكنائس وإستئصال المساجد، الى أن بلغ عدد الكنائس 327 كنيسة ، مقابل 166مسجدا فقط.[5]

ونستخلص من القول أن السياسة الإستعمارية الفرنسية التي قامت بها فرنسا من أجل إلحاق الجزائر بها أو نقول من أجل دمج الجزائر بفرنسا ببعض الطرق والأساليب كالسياسة الفرنسية مكان اللغة العربية وسياسة التنصير والتبشير للطمس الهوية الجزائرية بوضع بعض الكنائس مكان المساجد.

---

[1] - بشير بلاح، المرجع السابق، ص153.

[2]- جمال حواس، المرجع السابق، ص351

[3]- خديجة بقطاس، الحركة التشيرية الفرنسية في الجزائر (1830-1871)، د.ط، الجزائر، دت، ص31.

[4] -بشير بلاح ، المرجع السابق،ص276.

[5]- نفسه، ص- ص278،277،276.

الفصل الثاني: سياسة الادماج في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية

(1870/1852)

المبحث الأول: التعريف بشخصية نابليون الثالث

المبحث الثاني: سياسة نابيليون الثالث في الجزائر

المبحث الثالث: القانون المشيخي سيناتوكونسلت

بعد سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية خلفتها الامبراطورية الثانية بزعامة الامبراطور نابليون الثالث ،اوائل سنة 1852 و قد تميزت سياسة هذا الاخير تجاه الجزائر بالتقلب و عدم الاستقرار على نهج معين وان كانت الميزة الاساسية لهذه السياسة هي محاولة دمج الجزائر بفرنسا ،فقد حاول نابليون الثالث ان يرضي الاهالي الجزائريين ببعض الاجراءات كما سنرى،وفي نفس الوقت حاول ارضاء الميتوطنيين من خلال تشجيع الاستعمار الراسمالي.

المبحث الأول: التعريف بشخصية نابليون الثالث

إسمه الكامل شارل لويس نابليون بونابارت (charale louis napoléon)[1]، ولد سنة 20 أبريل 1808 بباريس في فرنسا أبوه لويس بونابارت [2]، ملك هولندا وإبن أخ نابليون الأول [3].

تربى في سويسرا بعد سقوط النظام الإمبراطوري1815، وإلتحق بالمدرسة العسكرية بسويسرا حيث تخرج برتبة ضابط في سلاح المدفعية نفي إلى البرازيل سنة 1848، ثم عاد إلى فرنسا سنة 1848 بعد سقوط النظام الملكي.[4]

تقلد لويس نابليون في 04 نوفمبر 1848 منصب رئاسة الجمهورية الثانية، وهو أول إنتخاب عام بفرنسا، وتم إنتخابه لمدة أربع سنوات، كان ذلك إسم يعد في كل كوخ وبيت في أرجاء فرنسا رمزا للنظام والقوة، وحلف اليمين التالي « أنني سوف أعتبر عدو الوطن كل من يحاول بوسائل غير مشروعة تغيير ما أقامته فرنسا»، وفي 04 نوفمبر 1852 صدر قانون أعاد الإمبراطورية في 23 ديسمبر1852، وبدأت الإمبراطورية الثانية بقيادة نابليون الثالث صاحب مشروع المملكة العربية. [5]

أهم ما حدث في الجزائر أثناء فترة حكمه حدوث عدة تغييرات في ميدان الحكم والإدارة الفرنسية حيث توسع النظام المدني الإستطاني، وتبعها تغييرات

---

[1]Barry Alexandre, la perception de la mort de Napoléon III dans la presse politique nationale, Histoire politique des XIX et XX éme siècles ,université lumière Lyon 2, institut d'études politique de lyon,2013-2014,p10.

[2] لويس بونابارت (1778-1846): هو ملك هولندا من عام 1806 حتى عام 1810 والأخ الثالث لنابليون الأول الذي رعاه في شبابه وجعله مساعده العسكري خلال حملته على إيطاليا وعلى مصر، وفي تموز يوليو 1810 إعتزل الملك بعد تفاقم خلافه مع نابليون وإنسحب إلى النمسا، أنظر عبد الوهاب الكيلالي: الموسوعة السياسية، ج 5، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، مصر، 2000/، ص 529.

[3] عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أروبا الحديث والمعاصر (1815-1919)، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص93.

[4]Barry Alexander , OP Cit, p11.

[5] أحمد سيساوي، البعد البالكي في المشاريع السياسية الإستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838-1871، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا علوم في النارخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة2، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2013-2014، ص 234.

جذرية في ميدان التعليم والقضاء، وقد ترتب عند هذه الإجراءات التعسفية نتائج جد مدمرة للبنية التقليدية من النواحي الإجتماعية والإقتصادية والثقافية.[1]

أعلن الحرب على بروسيا في جويلية 1870 وإنتهت بإنهزام فرنسا في معركة سيدان 02[2] سبتمبر 1870 وهي معركة ضد بروسيا وإستسلم معه 80 ألف جندي، توفي نابليون الثالث في تشيز لهيرست بانجلترا بعد ثلاث سنوات من سقوط امبراطوريتين كانت وفاته يوم 09 جانفي 1873م بعد عمليتين لإزالة الحصوات. [3]

المبحث الثاني: سياسة نابليون الثالث في الجزائر

منذ إعلان نابليون الثالث نفسه إمبراطورا على فرنسا في نوفمبر 1852 وهو يعبر عند انشغاله بقضية الجزائر، وقرر اتباع سياسة خاصة به تهدف إلى كسب رضى المستوطنين والعسكريين والمحافظة على الأمن والاستقرار بالجزائر[4].

لقد غير لويس مجرى بعض الأمور في الجزائر وانتهج سياسة خاصة به مخالفة لسياسة عمه بونابارت الأول، حيث استعان بالفلاحين ورجال الأعمال وجندهم للعمل من أجل المحافظة على الاستقرار والأمن وتخلص من خصومه، وعمل على كسب ولاء الجيش والشرطة وكبار المسؤولين وأنشأ الإمبراطورية التي تربع على عرشها إلى غاية انهزم جيشه في معركة سيدان وتم اعتقاله من طرف بروسيا سنة 1870.[5]

[1] أحمد سيساري، المرجع السابق ، ص240.

[2] معركة سيدان Battel of sedan، معركة وقعت خلال الحرب سبتمبر 1870، أسفرت عند إلقاء القبض على الإمبراطور نابليون الثالث، أنظر علي محمد الصلابي: السياسة الفرنسية في الجزائر في عهد نابليون الثالث، متوفر على الرابط 2059/69 www.alsallabi.com ، أطلع عليه يوم 2021/04/24.

[3] بشير بلاح ، المرجع السابق، ص117.

[4] مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص103.

[5] عمار بوحوش،المرجع السابق، ص126.

لقد كان نابليون من المؤيدين لفكرة إدماج الجزائر بفرنسا وهذا من خلال خطابه الذي ألقاه سنة 1852 بمدينة بوردو الفرنسية « ينبغي إدماجها بفرنسا»، وقد قام نابليون يوم 24 جوان 1857 بإنشاء وزارة للجزائر والمستعمرات وعين على رأسها " جيروم نابليون" وتتمثل مهام هذه الوزارة فيما يلي:

1- أنها تحل الحاكم العام للجزائر.

2- إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر حيث تقرر إنشاء أمانة في الوزارة تشرف على قضايا العدالة والشؤون الدينية والتعليم.

3- تقسيم الإدارات إلى 3 أقسام رئيسية: إدارة الشؤون الداخلية والمالية والعسكرية والبحرية ومن مجموعة هذه المصالح تشكل المجلس الأعلى بالجزائر والمستعمرات وكان هذا المجلس عبارة عم هيئة استشارية لوزارة الجزائر.[1]

وفي 07 مارس 1859 استقال " جيروم نابليون" عند منصب وزارة الجزائر والمستعمرات وخلفه مؤقتا وزير الفلاحة والتجارة آنذاك روهر، حتى عين الكونت شاسلو لوبا في 03/24 من نفس السنة [2]

أتبع شاسلو لوبا سياسة الاستعمار الرأسمالي، وقدم للمستوطنين الأوربيين خدمات له فنظم بيع الأراضي التابعة للدولة الجزائرية كما تم خلال هذه الوزارة إنشاء 17 قرية استيطانية وزعت 4600 قطعة أرض زراعية مجانا على المهاجرين الأوروبيين.[3]، وكرد فعل على الساسة قامت عدة ثورات شعبية كثورة الأوراس عام 1859 وثورة الحضنة والبارود 1860 وثورة أولاد سيدي الشيخ، كما شهدت هذه الفترة موجة من هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي هروبا من الظلم والمعاناة،[4] حيث نلاحظ ان هناك هجرة متعاكسة، فبينما كان الأوربيون يفرون إلى الجزائر أفواجا كان الجزائريون يهاجرون من مدنهم ولا سيما العاصمة حيث فقد المدنية أكثر من ثلثي سكانها بعد 10 سنوات من الاحتلال. [5]

---

[1] عمار بوحوش،المرجع السابق، ص 127.

[2] شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبدايات الاستعمار (1827م-1871)، ج1،ط2، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص 68.

[3] مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص109.

[4] أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير (1962-1830)، ص-ص47-60.

[5] نفسه ص79.

وفي ظل هذا النظام كان الإمبراطور يفكر في سياسة جديدة بالجزائر، خاصة بعد زيارته للجزائر عام 1860 واطلاعه على كل ما يجري بالبلاد، وقد انشغل باله بمشكلة الملكية الشخصية للأراضي الخاصة بالجزائريين بعد ان اشتدت عمليات انتزاعها منهم ورأى أن يقرهم على الأراضي التي بحوزتهم.[1]

أما الأوروبيين فنصحهم أن يهتموا باستثمار الغابات والمعادن والظلمات، وأمر بإيقاف هجرتهم إلى الجزائر، وأقنع مجلس الشيوخ بإصدار قرار 22 أفريل 1863 الذي يقتضي بتمليك الجزائريين الأراضي التي تحت أيديهم سواء أكانت ملكا فرديا أو مشاعا، ووجه رسالة إلى " بيليسي" بأمره بتطبيق هذه الساسة، ختمها بقوله:" إن الجزائر مملكة عربية وأنا إمبراطور العرب (أنظر الملحق رقم01 ص) مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين"

ونتيجة لهذه الأوضاع عزم الإمبراطور زيارة الجزائر ليطلع بنفسه على مشاكلها، فقضى بها فترة ما بين 03 ماي و07 جوان 1865 متنقلا بين جهات عديدة ومتصلا بشخصيات متعددة، وذلك بهدف تكوين صورة واضحة عند الجزائر، وعند رجوعه إلى باريس حرر رسالة طويلة لخص فيها أفكاره وساسته الجديدة التي يعتزم تطبيقها وبعثها إلى الحاكم "ماكما هون"[2]يوم 20جوان 1865.[3]

وقد انتقد فيها امورا كثيرة، وذكر أنه طبق في الجزائر أكثر من خمسة عشر نظاما لم ينتج عنها سوى الغموض، ولذلك ينبغي تطبيق النظام المدني والاعتماد على أرحية الجزائر بين في التطوير لأنه لا يمكن القضاء على 3 ملايين من الجزائريين ورميهم في الصحراء. [4]

وقد امر نابليون أن تتبع سياسة التعايش مع العرب والعمل على تعليمهم وتمدينهم، ومعاملتهم على انهم رعايا فرنسيين، وفسح المجال للجزائريين الراغبين في الحصول على الجنسية الفرنسية، وفتح أبواب الوظيف العمومي أمامهم وأمر نابليون مجلس الشيوخ السيناتوس كونسيلت، أصدر قرار لهذا

[1]يحي بوعزوز، المرجع السابق، ص 19.

[2]ماكماهون(mac mahon) (1808-1893) ماريشال فرنسي وعضو مجلس الشيوخوثاني رئيس الجمهورية الفرنسية، قائد البرية والبحرية في الجزائر، سنة 1858، ثم حاكما عام للجزائر من 1864 إلى 1870 أنتظر صالح حيمر، الساسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830-1930)، رسالةمقدمة لنيل درجة دكتورا العلوم في التاريخ الحديث والمعصر، جامعة باتنة.

[3]مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص104.

[4]نفسه، ص105.

الشأن وقد صدر فعلا يوم 14 جويلية1865 وحدد فيه كيفية الحصول على هذه الجنسية، وشروطها التي كانت تبدو قاسية وغير مقبولة من طرف الجزائريين. [1]

وعموما يبدو الغموض جليا فيما أصبح يسمى " بالسياسة العربية للإمبراطور" نتيجة لتناقض مواقف الإمبراطور الذي كان يهدف إلى تحقيق الاستقرار وإرضاء الجميع، والحقيقة أن هذه السياسة لا تستهدف خدمة الجزائريون المسلمين بل تحقيق المصالح الحيوية لفرنسا التي رأى انها تتمثل في:

تقوية مركز فرنسا وتوفير الأمن والسلام لجيشها وتدعيمها بالجنود الجزائريين الشجعان والاهتمام بالزوايا لخلق طبقة من المخبريين والجواسيس، تركيز الاستعمار الاستيطان بالجزائر وتجنيس بعض الجزائريين قصد تحقيق الإدماج الفعلي.[2]

وقد شنت في الجزائر حملة على سياسة الإمبراطور فلم يخف ماكماهون تذمره وأعلن المستوطنون معارضتهم لسياسته لأنها تحد من نفوذهم، ولم يقبل المسلمون الجزائريون بالتخلي عند أحوالهم الشخصية مقابل الحصول على الجنسية لأن في ذلك ردة عند الدين، كما أن الإدارة الفرنسية لم تكن مستعدة لمنح الجنسية لإعداد كبيرة من المسلمين الجزائريين.[3]

وفي 24 نوفمبر 1860 قرر نابليون الثالث إلغاء وزارة الجزائر وذلك بسبب الفشل الذريع في انتهاج سياسة واضحة المعالم، وقيام عدة صراعات قوية بين المكذبين للتخلص من النظام العسكري الموجود بالجزائر وإنهاء المكاتب العربية وبين المؤيدين لإبقاء سلطة مركزية قوية في الجزائر تخدم مصالح المعمرين، وابتداءا من يوم 10 نوفمبر1860 تقرر الرجوع إلى العمل بالنظام السابق والمتمثل في وجود حاكم عام بالجزائر العاصمة يخضع لسلطة نابليون الثالث، لقد اختلف لويس مع المعمرين الأوربيين الذين كانوا ينادون لتشكيل قوة تمثلهم في الجزائر وإقامة نظام خاص بهم يسمح لهم بحرية التصرف وعدم التدخل في شؤونهم سواء من طرف رجال الجيش الفرنسي أو من طرف السلطات العليا.[4]

وباختصار، فإن سياسة نابليون الثالث في الجزائر كانت مانعة ولم تحقق أية نتيجة إيجابية بالنسبة للجزائريين سواء بالنسبة لحصولهم على حقوقهم السياسية والمتمثلة في حرية التعبير أو بالنسبة للمساواة مع الفرنسيين المقيمين في الجائر وعليه فإن السياسة الإدماج الجزائر في فرنسا والمساواة بين الفرنسين والجزائريين في الحقوق والواجبات لم تتجسد في أرض الواقع، بالنسبة للمعمرين

---

[1] محفوظ قداش،المرجع السابق، ص174.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص126-127.

[3] مقلاتي عبد الله،المرجع السابق، ص106.

[4] أحميدة عميراوي، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري،(بداية الاحتلال) ، دار البعث ش.و.ن.ت، الجزائر، 1984،ص-ص 70-71.

وقد تساعدهم على تحطيم مؤسسات الدولة الجزائرية واستبدال تلك المؤسسات لهياكل إدارية جديدة فرنسية سواء في ميدان التسيير الإداري أو القضائي أو المالي.[1]

المبحث الثالث: القانون السيناتوس كونسلت

أ- مرسوم الأرض 1863م:

قانون سينا توس كونسلت هو مصطلح يطلق على محضر رسمي لمجلس الشيوخ المشكل حول الإمبراطورية، والذي يقوم بدور البرلمان في سن القوانين والمصادقة عليه ، وهو قرار مشيخي قنصلي، وهو قانون جاء به نابليون الثالث.[2]

يشكل هذا القانون الصادر في 22 أفريل 1863 نقطة تحول بارزة في تاريخ التشريع العقاري الاستعماري الفرنسي في الجزائر وهذا نظرا للنتائج التي ترتبت عن والتي مست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والثقافية.... للمجتمع الجزائري.[3]

كانت الميزة الأساسية في هذه السياسة في محاولة دمج الجزائر بفرنسا، فقد حاول نابليون الثالث أن يرضي الأهالي الجزائريين ببعض الإجراءات، وفي نفس الوقت حاول إرضاء المواطنين من خلال تشجيع الاستعمار إلى الرأسمالي، ففي عهده استعاد العسكريون نفوذهم وهذا منذ تعيين الجنرال راندون(randan)، حاكما عاما على الجزائر، الذي عمل على تشجيع حركة الاستيطان الأوروبي بالجزائر وبناء القرى الاستيطانية حيث تمكنت الإدارة الاستعمارية في عهده من بناء 56 قرية استيطانية.[4]عند زيارة نابليون الثالث الجزائر سنة 1860 بهدف الإطلاع على الأوضاع المستعمرة عين الماريشال بيليسي

[1] أحميدة عميراوي ،المرجع السابق، ص 72.
[2] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د.ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، رويبة، الجزائر،1994، ص120.
[3] بشير بلاح ، المرجع السابق، ص159.
[4] عمار بوحوش، المرجع السابق،ص130.

(Pélissier)[1] حاكما عاما جديدا على الجزائر، حيث سار الماريشال على نهج سلفه راندون فيما يتعلق بمصادر الأراضي.[2]

إنشغل الإمبراطور نابليون الثالث بمسألة الملكية العقارية في الجزائر وبشأن الإصلاحات التي يجب إدخالها على النظام العقاري بالجزائر تم إعداد مشروع سيناتوس كونسلت في مطلع شهر مارس 1863 وتم عرضه على نجلس الشيوخ وتمت المصادقة عليه يوم 13 أفريل 1863 ب117 صوت مقابل صوتين رافضين.[3]

بتألف قانون مجلس الشيوخ أوسيناتوس كونسلت من سبعة فصول أهم ما جاء فيه:

الفصل الأول: تعلن القبائل الجزائرية مالكة للأراضي التي تنتفع بها بصفة دائمة وتقليدية مهما كان سند ذلك.[4]

الفصل الثاني: يتعلق بكيفية تطبيق هذا القانون، حيث نصت على انه سيتم تنفيذ العملية التالية، إداريا وفي أقرب وقت ممكن:

1- تحديد مناطق القبائل.

2- تقسيم أراضي القبائل بين مختلف دواوير كل قبيلة في منطقة التل الجزائري.

3- تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير.

الفصل الثالث: سيتم إصدار لائحة إدارية تحدد:

1- أشكال تحديد مناطق القبائل.

2- أشكال وشروط تقسيمها بين دواوير والتصرف.

الفصل الرابع: تبقى القبائل المقيمة في هذه الأراضي ملزمة بدفع ما عليه من ضرائب ورسوم تجاه الدولة.

الفصل الخامس: يحتفظ بحقوق الدولة في ملكية أراضي البايلك وحقوق الأفراد في أراضي الملك.[5]

الفصل السادس: إلغاء المادة 14 من قانون 16 جوان 1851 حول تأسيس الملكية في الجزائر.

---

[1] الماريشال بيليسي: ماريشال فرنسي ودوق مالاكوف من مواليد ماروم في مقاطعة السين، (1794-1867)، إستولى على سيفاستوبول سنة 1855 (أثناء حرب القرم) وأصبح سفيرا في لندن 1858، وتم تعينه سنة 1860 حاكما عام للجزائر، أنظر مصطفى عبيد، دراسة في رسالة الإمبراطور نابليون الثالث إلى الماريشال بيليسي بتاريخ 1863/02/6، مجلة دراسات، ع25، دراسة في رسالة ماجستر بيليسي.

[2] احميدة عميراوي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر،2005،ص 147.

[3] أحمد السيساوي، المرجع السابق، ص270.

[4] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص164.

[5] Rodolphe Da reste, constitution de la propriétés (territoire occupe par les arabes sénatus-consulte du 22 avril 1863 challamel aimé libraire-éditeur, paris , p 240-241.

الفصل السابع: لإبقاء على الحكام القانونية الأخرى التي جاد بها القانون 16 جوان 1851 خاصة ما يتعلق بنزع الملكية لغرض المصلحة العامة وإجراءات الحجز. [1]

إن الهدف من هذا القانون هي وضع حد للمتاعب التي يعاني منها الجزائريون بعدما أصبحت أملاكهم مهددة جراء تطبيق سياسة الحصر وما ترتب فيها من سلب أملاك الأهالي وتحقيق المنازعات الادارية والإستقرار داخل المجتمع الجزائري لما يسمح بتوطيد الوجود الفرنسي بالجزائر. [2]

وقد تعلق قرار مجلس الشيوخ ب 6883811 هكتار موزعة كما يلي:

- أرض ملك ..... 2840591 هكتارا.
- أرض العرش ..... 1523013 هكتارا.
- أرض المجالات البلدية ..... 1336492 هكتارا.
- ملك الدولة ..... 1003072 هكتارا.
- ملك عام .....180643 هكتارا.

لقد مس هذا القرار 373 قبيلة حيث تم تكوين 667 دوارا بهم 2129052 جزائريا، وهكذا وبصفة شرعية، فقد سرقت الدولة المستعمرة للجزائريين 2.520.207 هكتارا يعني 36% من أراضيهم(انظر الملحق رقم02 ص). [4]

من خلال هذا الجدول يمكن تسجيل الملاحظتين التاليتين:

1- أن قانون سيناتوس كونسيلت قد إستهدفت القبائل الكبرى ذات الإمكانيات الهامة، كما إستهدفت القبائل ذات الإمتداد الجغرافي الواسع، حيث أن مجموع المساحات التي تشغلها هذه القبائل الثلاث قد فاق 41 ألف هكتار.

2- أن تقسيم هذه القبائل الثلاث إلى 14 دورا يكشف رغبة الإدارة الإستعمارية في تفتيت القبائل الكبرى بهدف إضعافها. [3]

ب- <u>القرار المشيخي 14 جويلية 1865:</u>

لقد أصدر الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث قانون ألا وهو قانون سيناتوس كونسلت 1865، الذي يمثل أمال الفرنسيين باتغلال الجنس الغربي أوكل تنفيذ بقية المشاريع للإدارة الإستعمارية التي لم تتجاوب معه. [1]

---

[1] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص164.

[2] الهواري عدي، الإستعمار الفرنسي في الجزائر (سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي 1830-1960)، ترجوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة، بيروت لبنان، لبنان،1983، ص78.

[4] محفوضقداش،المرجعالسابق،ص165.

[3] Statistique et documents relatifs au sénatus-consulte sue la propriétés arabe, paris, imprimerie impérale, 1863,p 120-221.

يشير هذا القانون بترغيب المادي والمكانة الإجتماعية وبالأمن في ظروف القهر والتسلط ، [2] يحتوي قانون السيناتوس كونسلت على خمس مواد وهي :

[1]شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للإستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962، د.ط، دار هومة، بوزريعة ، الجزائر، ص 31.
[2]شاوش حباسي، المرجع السابق، ص32.

المادة الأولى: على ان الهالي المسلم فرنسي، غير أنه يخضع لقانون الحوال الشخصية الإسلامي، ويمكن قبوله للخدة في الجيوش البرية والبحرية، كما يمكن إستدعائه لشغل الوظائف المدنية الجزائري، وإذ طلب التمتع بحقوق المواطن الفرنسي، ففي هذه الحالة يخضع للأحكام المدنية والساسة الفرنسية.[1]

المادة الثانية: الأهالي اليهودي فرنسي، مع ذلك يستمر خاضعا لأحكام التشريعة الشخصي.

المادة الثالثة: المساواة في حقوق والتمتع بكل حقوق المواطن الفرنسي لكل أجنبي.

المادة الرابعة: نوعية الوطني الفرنسي، لا يمكن أن تملك أو تنال طباقا للمواد 3،2،1، الموجودة في قرار المشيخي sénatus-consultes إلا في سن 20.

المادة الخامسة: نظام إداري شيعي يحدد:

1- شروط قبول أو تسليم الخدمة من قبل الأهالي المسلمين والأهالي في الجنديين البر والبحر.

2- عمل وتوظيف المدنيين في إطار ما يسمح للأهالي وتسميتهم في الجزائر.[2]

وقد إعتبر هذا القانون الجزائريين المسلمين مجرد اهالي ، وهو اسم يطلقه المحتلون على من كانوا غير مواطنين ،اي رعايا غير متساويين مع الاخرين في الحقوق و الواجبات و كان حصول الجزائري على الجنسية التي سمية تجنيسا ، بعد كل ذالك يتطلب إجراءات ادارية طويلة جدا.[3]

كان الهدف الفرنسي هو القضاء على الجنسية الجزائرية، لهذا جاء أمر الإمبراطور نابليون الثالث في هذا الإتجاه القانون الذي كتب في 14 جويلية 1865، ونشر في جريدة المبشر في 12 أوت 1865م، إحتوى على ستة فصول، نص الفصل الأول منه على منح الجنسية الفرنسية يكون بالتخلي عن الشريعة الإسلامية، وجاء هذا في قوله: " فإذا طلب أحدهم الإنتساب الحقيقي للدولة الفرنسية، بحيث يصير من أبناء جنسها ومتمتع بالحقوق المستفاد بها كل شخص فرنسي، فله ذلك وتلحقه أنذاك الشريعة الجارية في دولة فرنسا.[4]

---

[1] بشير بلاح ،المرجع السابق، ص 14.

[2] كمال كاتب، أوروبيون اهلي ويهود الجزائر (196-1830)، تر رمضان زيدي، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص486.

[3] نادين طرشون، سياسة نابليون الثالث العربية، مجلة دراسات وأبحاث، السنة التاسعة، ع1، مارس 2017، ص10.

[4] جريدة المبشر، العدد1، 12أوت1965، ص523.

إن خصائص إرتقاء الأهالي إلى المواطنة الفرنسية حسب هذا القرار كانت كالتالي والمقصود هو:

1- تجنيس فردي.[1]

2- تجنيس بطلب.

3- تجنيس بامتياز من السلطة التنفيذية.

4- تجنيس كامل يتضمن إندماجا كاملا مع المواطنين الآخرية. [2]

ونستخلص في الأخير أن نابليون الثالث وجهازه الإستشاري المصغر قد سعى واثقا إلى تكريس مبدأ إقصاء أي إمكانية لإنبعاث دولة جزائرية الأمر الذي أجل إلى أجل محدود إمكانية تنفيذ المملكة العربية في ظل قلة صبر الإستعماريين الفرنسيين والهزات الأوروبية الهائلة ضد فرنسا فاستبدلت بمشروع جديد غير مكمل للمملكة العربية، وهو قانون الأهلي والإندماج وقانون سيناتوس كونسلت الذي لم يحسن من وضعية الجزائريين بل زاد تعاستهم حيث ظلت أملاكهم عرضة للسلب والإغتصاب من طرف المعمريين وقد ترتب عند تطبيقه تفتت أراضي العرش ومنه يتبين أن نابليون الثالث كان على خطى أسلافه من أصحاب المشاريع الإستعمارية بالجزائر.

[1] التجنيس: هو إندماج الشخص سياسيا في المجتمع غير مجتمعه الأصلي وتصبح تربطه علاقة قانونية بالدولة التي أصبح منظما لها وتحت حمايتها مقابل الطاعة والولاء للدولة المنتمي إليها، أنظر أحمد مريوش، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية لجزائرية، دار هومة، الجزائر،2006، ص305.

[2] محفوض قداش، المرجع السابق، ص185.

الفصل الثالث: سياسة الادماج في عهد الجمهورية الثالثة (1926/1870م)

المبحث الأول: الجانب الاداري والعسكري

المبحث الثاني: الجانب الاقتصادي

المبحث الثالث: الجانب الديني والتعليمي

يعتبر الادماج شعار الجمهورية [illegible] ،فقد حملت مشعله القوات العسكرية للقضاء على المجتمع ا [illegible] ن مقوماته ووجوده المعنوية و المادية .

المبحث الأول: الجانب الإداري والعسكري

1-الجانب الإداري: لقد حدثت عدة تغيرات في الجزائر بعد سقوط نابليون الثالث على يد المنازيين وهو فصل السلطة المدنية والسلطة العسكرية، فبعد سنة 1871 ضاعف عدد المستوطنين الفرنسيين وشعروا أن السلطة العسكرية التي كانت ممثلة للإدارة الفرنسية حتى ذلك الحين لا تتلائم مع آمالهم في الحصول

على الحرية والتمتع بالحياة الديموقراطية وقد أصروا على إحتلال السلطة المدنية محل العسكرية.[1]

وبعدما فشلت طويلة قررت الحكومة الفرنسية تعيين سلطة مدنية تمثل وزارة الداخلية وليس وزارة حربية كما كان الحال قبل، ولكن هذه السلطة المدنية الجديدة لم تشمل سوى المناطق التي كان المستوطنين يعيشون بأعداد كبيرة مثل المدن الساحلية.[2]

وقد اتاح هذا الحادث للمستوطنون الأوروبيون الحانقين على النظام العسكري الإمبراطوري فرصة نادرة لفرض سلطتهم الكاملة على الجزائر فأنشاؤو لجنة الإنقاذ الوطني في 05 سبتمبر 1870 لدعم الجمهورية وباشروا تطهير الإدارة من العناصر المعتدلة في نظرهم،[3] وأجبروا الحاكم العام الجنرال دوريو (durieu) على الإستقالة بعد ذلك بأيام، وقد اصدرت (حكومة الدفاع الوطني) في ظرف 5 أشهر 58 قرار ومرسوما تتعلق بتنفيذ الإدماج بالجزائر، أهمها مرسوم كريميو. [4]

وقد صدر يوم 29 مارس 1871 من طرف تحقيق راندون وبيهيلك والذي صدر في شكل مرسوم ومن أهم ما جاء فيه:

1- تقسيم الجزائر إلى إقليمين: شمال مدني وجنوب عسكري.
2- يحكم الإقليميون حاكما مدنيا واسع السلطات يخضع لوزير الداخلية.
3- يتم إنشاء مجالس بلدية وعمالة وفق ما يجري في فرنسا.
4- يحق للمستوطنين الأوربيين إنتخاب 9 نواب في البرلمان و3 في مجلس الشيوخ.
5- يتم إنشاء مجالس إستشارية للنظر في شؤونهم الخاصة. [5]

ومنذ 1870 وإلى غاية 1891 تخلت السلطات الفرنسية في باريس عند ممارسة نفوذها في الجزائر للمستوطنين الأوروبيين بحث صار بامكانهم ان يتصرفوا في هذه المستعمرة كما يشاؤون، فإذا كانوا يرودون الإدماج في فرنسا فالحكومة الفرنسية لا إعتراض لها، وإنطلاقا من هذه الحقائق فقد قرر المستوطنون الأوربيون بالجزائر منذ 1871 أن ينتهجوا سياسة تتمثل في منع الحكومة الفرنسية من التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر وذلك عن طريق الضغوط التي فرضها مجموعة من النواب الذين يمثلون المستوطنون الأوروبين بالبرلمان الفرنسي على الحكومة الفرنسية. [6]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، المرجع السابق، ص98.
[2] نفسه، ص99.
[3] جمال قنان، المرجع السابق، ص 146.
[4] بشير بلاح ، المرجع السابق، ص226.
[5] يحي بوعزيز، المرجع سابق، ص27.
[6] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص168.

وقد قسمت الجزائر إلى ثلاث عمالات هي الجزائر، وهران، قسنطينة، على رأس كل منها (préfet) يعينه وزير الداخلية الفرنسي، ويتبع الحاكم العام و يساعده في تسيير ولايته مجلس عمومي منتخب من الفرنسيين، وقد ضم إليهم عدد قليل من الجزائريين في أواخر لقرن التاسع عشر، ولم يزيدوا إلى نسبة الربع عام 1919،- وقد كانت تعينهم وزارة الداخلية، وقد قسمت الولاية إلى دوائر يشرف عليها نائب وقسمت الدوائر إلى بلديات(انظر الملحق رقم 03 ص). [1]

تطور نظام البلديات في نهاية القرن التاسع عشر إلى :

وبمقتضى المرسوم لصادر في 23سبتمبر 1875 أصبح من حق المستوطنين الأوروبيين أن ينتخبوا ممثليهم في البلديات الخاضعة للحكم المدني ، أما المسلمون الجزائريون فلا حق لهم في انتخاب ممثليهم اللذين لا يتجاوز عددهم ستة في أي مجلس بلدي.[3]

وابتداء من عام 1881 جاء الأوروبيون بقانون جديد أطلق عليه اسم قانون الأهالي أو الاندجينا عقب اندلاع ثورة الشيخ بوعمامة ليكون ساريا مدة سبع سنسن ، قابلة للتجديد وهو مجموعة من النصوص القانونية الاستثنائية والإجراءات القمعية الشديدة[4]،التي بدأ فرضها بعد فشل ثورة 1871 بهدف احكام القبضة على رقاب الجزائريين وقد تدعم هذا القانون مرارا ، وتضمن 27 مخالفة لا يعاقب عليها القضاء العادي، ولا تطبق إلا على الجزائريين، وقد أعطت الإدارة الاستعمارية صلاحيات تطبيق العقوبات الخاصة بالجزائريين أهمها:

1-سلطة قضاة المسلحة بسجن الأفراد ومصادرة أملاكهم.

2- سلطة المحاكم الزجرية المختصة بالمسلمين.

3- سلطة الإدارة وعلى رأسها الحاكم العام والحكام البلديات المختلطة بتوقيع العقوبات على الجزائريين خارج السلطة القضائية.

وقد نتج عن تطبيق هذا القانون 837، 30حكما بعقوبة في بلديات المختلطة عام 1889.[2]

أ- <u>الجانب العسكرية :</u>

كانت الادارة العسكرية في الجزائر منافسة للأوروبيين على السلطة في الجزائر وذلك من بداية الاحتلال حتى يوم الاطاحة بالإمبراطورية الثانية في صف 1870،

---

[1] بشير بلاح ، المرجع السابق، ص 227.

[3] شارل روبير اجيرون ،المصدر السابق ،ص 227

[4] كريمولدالنبية،سياسةالاخضاعوقوانينالاندجينامنخلالأرشيفالادارةلاستعماريةفيالجزائر،مجلةالباحثفيالعلوما لانسانيةوالاجتماعية،ع2،ديسمبر،ص 4.

[2] ابو القاسم سعد الله،خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة و التحرير،المرجع السابق.ص72

وخلاف لرغبات المستوطنيين الأوربيين المتثلة في فرض الضرائب المرتفعة على المسلمين وقمعهم بجميع الوسائل القانونية[1].

ولمجرد سقوط الإمبراطورية الثانية بعد معركة (سيدان) سنة1870 جاءت المراسيم التي نقلت السلطة السياسية من يد المكاتب العربية والعسكريين إلى يد الأوروبيين المدنيين بصفة نهائية، فبموجب المرسوم 1870.10.8 انتقلت السلطة العسكرية المدنية في الاراضي التي كانت بها أقليات أوروبية، ثم جاء يوم 10 نوفمبر 1870 الذي جعل من الأراضي الخاضعة للحكم العسكري التابعة لسلطات الولاة[2].

ان هذه السياسة في مجماها تقوية النفوذ المستوطنيين بالبرلمان الفرنسي وتقوية تمثيلهم السياسي وتجريد العسكريين الفرنسيين المعنيين من قبل النظام الامبراطوري السابق من حكم و القضاء على نفوذهم، وذلك باصدار قرار 10-1870 الذي يقتضي بتعيين حاكم عام على الجزائر .ويكون هذا الحاكم من المدنيين وليس من العسكريين[4]

وقد قسمت الجهات التي ظلت تدار من قبل الجيش الفرنسي في السهوب والصحراء بواسطة المكاتب العربية إلى تاريخ استبداله بنظام ضباط المكاتب العربية السابقين وقد كانت المناطق العسكرية في هذه المرحلة المقسمة إلى أربعة مناطق:

1-منطقة عين الصفراء.

2-منطقة غرداية (قاعدتها الأغواط).

3-منطقة تقرت.

4-منطقة الواحات[1]

وباختصار، فإن المستوطنين الأوربيين قد غيروا خططهم السياسية في سنة 1871 حيث لم يعودا يطالبون بالادماج في فرنسا ولكن يطالبون بسياسات جديدة تقوم على الانفراد بالسلطة في الجزائر وحرمان المسلمون من أي تمثيل سياسي او الحصول على الجنسية الفرنسية وقد تركزت خطتهم على:

1-التخلص من رؤوس القائل أو الشخصيات الجزائرية التي تعاونت مع المكاتب العربية.

2-انهاء العمل بالشريعة الاسلامية وتطبيق القوانين الفرنسية.

3-انهاء المكاتب العربية في جميع أنحاء الجزائر.

4-تحويل المناطق العسكرية إلى الحكم المدني[2].

---

[1] عمار بوحوش ،المرجع السابق ص176.

[2] نبيل بلاسي ،المرجع السابق.ص28.

[4] نفسه ،ص-ص 28،29.

1

المبحث الثاني: الاقتصادي

ا-الاستيطان :

هدفت فرنسا منذ بداية الاحتلال إلى استغلال خيرات وثروات البلد، ولذلك ساءت الأوضاع مجرد ارتباط هذه السياسة بالهجرة والاستيطان [2].

فما بين1881 و 1872كان تزايد السكان الاوربيين متطورا وذلك خاصة بناءا على الهجرة، مر عدد سكان الاوربيين من 131283 إلى 245117(129601 فرنسا،115516أجنبيا) يعني زيادة 113834 منها 105932 مهاجرا ، إن هذا الاستيطات الذي تم في الضيعات الثرية والعديد من القرى المحدثة ونمو المدن الكبيرة، شكل إلى جانب الجزائر المسلمة، جزائر أخرى جزائر الفرنسيين المبجلين اقتصاديا بالنسبة للسواد الاعظم من الجزائريين [3].

وكما شجعت فرنسا لغرض احكام سيطرتها على البلاد والاستقرار نهائيا في الجزائر، الأوروبيين من مختلف الجنسيات على الاستيطان في المناطق المحتلة وفسحت لهم المجال لكي يستحوذوا على ثروات البلاد ولجلبهم عرضت عليهم عدة امتيازات كدفع تكاليف السفر وتعويضات التاقامة وتوزيع الأراضي الفلاحية مجانا وانشاء مساكن لهم ومدهد بالحبوب والمواشي حتى يصبحوا قادرين على استغلال أراضيهم بأنفسهم وحق التجسس بالجنسية الفرنسية[4] .

---

1 .جمال قنان ،المرجع السابق ،ص149

2عمار بوحوش،المرجع السابق،ص 169

[2]أحميدة عميراوي وآخرون، آثار السياسة الإستعمارية والإستطانية في المجتمع الجزائري(1830-1954)، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 31.

[3]محفوظ قداش، المرجع السابق،ص159.

[4]عمار عمورة، المرجع السابق،ص 119.

ب-الضرائب:

وكانت مسألة الضرائب تطرح دائما في عبارات الإندماج أو إعدامه في النظام الفرنسي، ولقد كانت الضرائب الإستعمارية ترمي دائما إلى التقرب من الضرائب الوطن الأم وبالتالي فهناك إرادة حقيقية لإدماج دافعي الضريبي الجزائريين ممن هم في الوطن الأم فاستمرار ضرائب غير فرنسية وكذلك إثقالها، كل هذا يعني أن هذا النظام الضريبي يختلف عن النظام الفرنسي[1]

ولقد طبقت الإدارة الإستعمارية تفرقة بين الهالي والأوروبيين، فالأوروبيون الغنياء كانوا يدفعون أقل مما يدفعه الأهالي الفقراء، وقد دفع الأهالي عام 1870، 14 مليون فرنك ضريبة عربية، و22 مليون ضرائب أخرى، وكانوا أيضا يدفعون سنويا 4 مليون و8 آلاف فرنك منها 19 مليون ضريبة عربية في أعوام 1885-1890، وفي عام 1912 دفعوا 45 مليون فرنك ضرائب[2].

واستمر الوضع هكذا حتى 1919 وألزم الأهالي على دفع الضرائب المباشرة الفرنسية وكل الرسوم والضرائب الأخرى غير المباشرة إلى جانب الضريبة العربية على الأهالي وانخفضت مساهمتهم في الضرائب إلى 16% من مجموع الضرائب مع التحفظ كذلك في هذه النسبة التي تبدوا منخفظة كثيرا[3].

وتصنف الضرائب إلى صنفين:

ا-الضرائب العربية:

الزكاة وهي فريضة إسلامية أحالها العثمانيون وأبقى عليها الفرنسيون وهي ضريبة على قطعان المواشي تقوم الحكومة العامة بتحديدها كل سنة [4] .

العشور وهي تفرضها على الأراضي الزراعية تحدد على حسب الجابدات والزويجات وهي خاضعة لعدة عوامل كنوعية الأرض المزروعة [5] .

ب-الضرائب العامة (الفرنسية):

الضرائب المباشرة وهي الضائب التي تفرض على الأشخاص الماديين والمعنويين وتقطع مباشرة كضريبة المهنة وضريبة المدخل العام.[6]

---

[1] محفوض قداش، المرجع السابق، ص185.

[2] عبد الحميد زوز، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2009، ص125.

[3] رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010،ص 50.

[4] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط1، دار الكتاب، الجزائر، 1963، ص285.

[5] الغالي غربي وآخرون، العدون الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1997، ص98.

[6] بشير بلاح ، المرجع السابق، ص 259.

الضرائب الغير المباشرة وهي التي تفرض على بعض المواد والنشاطات والخدمات كرسم على القيمة المضافة وحقوق الطوابع والتسجيلات.[1]
ولقد كان للضرائب تأثير بالغ على المجتمع الجزائري وهذا ما اعترفت به التقارير الرسمية لسياسة الإستعمارية، من ذلك ما جاء في التقرير باريديت حول أسباب الهجرة الجزائرية لسكان تلمسان بالمشرق والتي من بينها حسب هذا التقرير في الضرائب، حين وصفها بأنها كارثة مبرى خاصة بالنسبة للأملاك العقارية والتجار.[2]

ج- مصادرة الأراضي:

لم يتوقف الإستعمار الفرنسي إلى هذا الحد، بل واصل سياسة الحائزة تجاه الجزائريين بتفقيرهم ومصادرة أخصب أراضيهم الفلاحية عنوة أو بواسطة قوانين ومنحها للمعمرين الأوروبيين من مغامرين متشردين فرنسيين واسبان وإيطاليين ومالطيين، وأصبح الجزائريون خماسين عندهم، غرباء في بلادهم لا يتمتعون بأبسط الحقوق.
وقد منحت للأروبيين 105000 هكتار من أخصب الأراضي الفلاحية، وقامت بمصادرة 60000 هكتار من أراضي متيجة لسبب عدم تقييم أصحابها الوثائق التي تثبت ملكيتهم لها في الوقت المناسب.[3]
وفي 21 جوان 1871 صدر مرسزم يتضمن منح 100.000 هكتار من الأراضي للاجئين الفرنسيين من الألنراس والورين، كما إقترحت اللجنة البرلمانية مصادرة 340.000 هكتار من أراضي الجزائريين وذلك لتشكيل الوفود الجدد في الجزائر.[4]
وفي 26 جويلية 1873 صدر قانون فارني،[5] أو قانون المعمريين، وقد صدر خاصة بعد فشل القرار المشيخي في تحقيق طموحات المعمريين وإدارة الإحتلال الفرنسي في توفير أرض قابلة للبيع والشراء بين الأهالي والأروبيين في الجزائر.[6]
ويزعم فارني أن هذا القانون يخدم مصالح الجزائريين لأنه يمنحه حق ملكية الأرض والحقيقة التي لا يمكن أن ينفيها فارني هي أن إقامة الملكية الفردية، في

---

[1] نفسه، ص259.
[2] الغالي غربي وآخرون، المرجع السابق، ص 99.
[3] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 118.
[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 141.
[5] فارني: طبيب جراح ولد سنة 1810، عين مساعد جراح في مستفى وهران ، إستقر في ذلك الوقت بالجزائر، ألتحق بالقنصلية الفرنسيةلدى الأمير عبد القادر بمعسكر، عين غدير للشؤون المدنية في مقاطعة وهران عام 1842،(**أنظر** صالح عباد، والمعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900 ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص77).
[6] عدي الهواري، المرجع السابق، ص38.

أرض العرش لم يكن الهدف منها تطوير المجتمع الجزائري بل القضاء على وحدة القبيلة التي كانت مستعدة للإنتفاضة في كل وقت [1] .
وكان الهدف من القانون الذي وضعه فارني هو إنجاح حركة الإستطان والإستلاء على الراضي وحجته في ذلك أن ملايين الهكتارات من السهول الخصبة في الجزائر غير مستغلة ويقضي هذا القانون باجراء تقسيم أملاك القبيلة أو العرش عندما يطلب عنصر منها نصيبه من الأرض ورأى في ذلك فارني خطوة أساسية لتحويل الأراضي إلى المستوطنين وتمكينهم من شرائها [2] .
وبعد ذلك إستطاع قانون المستوطنين أن يفكك الملكية الجماعية للجزائريين ولو جزئيا كما نجح في ضرب وحدة وتماسك القبيلة والعرش بعدما تعرضت لفقدان الرض في ظل الأزمات والمحن، وزيادة على ذلك فإنه نتج عند هذا القانون نوع من المضاربة والتسابق إلى التخلص من الأراضي [3] .

المبحث الثالث: الديني والتعليمي

أ- الجانب الديني:

كان الوضع الديني في فترة الإحتلال أسوء حالا من الأوضاع الأخرى للجزائر، حبث تعرضت المؤسسات الدينية للهدم والتدمير والتخريب، لأنه أدركت الإدارة الفرنسية أن دور المؤسسات الدينية هو الحفاظ على مقومات المجتمع الجزائري، وإن القضاء على المؤسسات الدينية يعني القضاء على معالم كثيرة من المجتمع الجزائري، وقد عملت الإدارة الفرنسية إتجاه الإسلام على الإعتداء على حرمة المساجد [4] .
فالزوايا هي الأخرى لم تسلم من سياسة الهدم والتخريب وباعتبارها مؤسسة دينية متكاملة ففيها السكن للطلبة والمربيين وتتكفل بالإطعام والتعلم بالإضافة إلى دورها الريادي في إعلان كلمة الجهاد ضد الإحتلال الفرنسي، فسارعت الإدارة الفرنسية إلى تعويض دعائم ضد الزوايا التي أصبحت بالنسبة لها خطر كبير يهدد تواجدها [5] .

ومن بين هذه الزوايا:
- زاوية القشاشة التي تعرضت للهدم.
- زاوية سيدي الجودي اشتراها ام المعمريين وأصبحت من ممتلكاته.

---

[1] صالح عباد ، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر(1900-1870)، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1999، ص78.
[2] نفسه، ص79.
[3] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص206.
[4] بو ضارساية بوعزة، سياسة فرنسا البرية في الجزائر (1930-1830) وانعكاساتها على المغرب العربي، دار المحكمة، الجزائر 2010،ص136.
[5] أحميدة عميروي ، أثار السياسة الإستعمارية والإستطانية في المجتمع الجزائري (1954-1830)، ص156.

- زاوية الصباغين هدمت على آخرها.
- زاوية القياسية هدمت هي الأخرى.[1]

ولم تكتفي بذلك بل إتجهت الفكر الإستعماري إلى محاولة تحقيق ذلك عن طريق بعض العناصر ضعيفة الإيمان من القضاة الجزائريين الذي حاولت فرنسا كسبهم بشتى الوسائل لنصر القضية الإستعمارية، فنجح مع بعض العناصر المهتزة الإيمان وأخفق مع الغالبية.[2]

وفي ظل الحكم المدني تمثلث في إدماج القضاء وفي هذا المجال أيضا كانت إدارة الإدماج لا تكاد تخفي نية دفاعية أن العدالة هي إحدى رموز السيادة ،كما أوضح الحاكم العام دوقيون في 1871 القاضي الإسلامي يجب أن يحمي أمام القاضي الفرنسي، إننا الغالبون فلنعرف كيف نمارس إرادتنا.[3]

وفي عام 1874 تم تأسيس محاكم الصلح، وألغي قضاة الشرع الإسلامي وفي عام 1875 ألغي المجلس الأعلى للقضاء الإسلامي كما ألغيت المجالس الإستشارية وأصبح قاضي الصلح هو الذي يصدر الأحكام في قضايا المسلمين، وفي عام 1892 صدر قرار يجرد القضاة المسلمون من كل الصلاحيات عدا الأحوال الشخصية، وإذا كانت هناك قضية تحول على القضاة الفرنسيين وتخرج من إختصاص القضاة المسلمين.[4]

ب- <u>الجانب التعليمي:</u>

وفي سنة 1870كانت عدد المدارس العربية الفرنسية 96 مدرسة وكان تعليم العربية في الصباح والفرنسية في المساء ل 1300 تلميذ، وثانويتان واحدة في مدينة الجزائر والأخرى في قسنطينة مع 200 تلميذ جزائري، وكان التعليم التقليدي أقل أهمين مما كان عليه في سنة 1830 لأنه تقهقر، فبعد سنة 1871 تحرش المعمرون ضد المدارس الفرنسية وتقلص عدد التلاميذ، وكان المسلمون يرفضون إرسال أولادهم إلى المدرسة الفرنسية.[5]

وقد توخت السياسة الفرنسية في ميدان التعليم بتحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- إستكمال مسار التغلغل الإستعماري عن طريق غزو العقول، وذلك عن طريق المدرسة التي كان قادة الإحتلال يعرفون جيدا الدور الذي يمكن ان تلعبه في توجيه المجتمعات أخلاقيا وتربويا وثقافيا وسياسيا.

---

[1] أحميدة عميروي ، المرجع السابق ، ص157.

[2] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقينإلى خروج الفرنسيين، (814 ق م-1962)، ص222.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص52.

[4] عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر،د.ط، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص65.

[5] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص-ص235-236.

- تجريد المجتمع الجزائري من شخصيته العربية الإسلامية، وتحطيم روحه المعنوية وفرض الثقافة الفرنسية عليه بغرض دمجه في الكيان الفرنسي، وقد قال كومب في هذا المجال: " يجب تغيير --شروط الحياة الثقافية للأهالي وخلق البلبلة في أفكارهم وهدم أسس معتقداتهم وعاداتهم الوحشية المتحجرة.[1]
-تكوين فئة من متوسطي الثقافة والتعليم وتوظيفها كإطارات وذلك في مختلف المؤسسات الإدرية والإقتصادية تلعب دور الوساطة بين الجزائريين والإدارة الإستعمارية بهدف خلق نواة سياسة التبعية اللغوية والثقافية.
- بسط الهدوء والسلام في البلاد وذلك بتقريب المجموعتين (الأهلية) والفرنسية إلى بعضها البعض، عن طريق المدرسة التي اصبحت وسيلة في يد الإدارة الإستعمارية.
- توقيف المد الحضري العربي الإسلامي في الجزائر وتكسير البنية الثقافية للمجتمع الجزائري، وفرض الحصار عليه وغلق جميع المنافذ المشرقية التي يمكن يتسلل منها شعاع المعرفة والوعي العلمي.[2]
- فالتعليم بعد 1870 سبقت الإشارة إلى دعائم السياسة الإستعمارية الأربعة في مجال التعليم، وهي:
- ضرب التعليم العربي الإسلامي، وتمكن اللغة والثقافة الفرنسية، والتنصير، والإدماج.

ولم تزداد هذه السياسة مع الأيام إلا تجذرا وطراة وترتبت عنها عواقب وخيمة.[3]

ونستخلص مما سبق أن السياسة الإستعمارية أن النظام العسكري فرصة نادرة لفرض سلطتهم ولم تكتف بذلك فقد بل تعدت أيضا على الجانب الإقتصادي من خلال نهب أموال الجزائريين عن طريق فرض الضرائب وسرقة الأراضي ومحاولة طمس الهوية العربية من خلال تدريس اللغة الفرنسية وأيضا محاولة القضاء على الدين الإسلامي من خلال تدمير المساجد والزوايا.

[1] أحمد بن داود، المقاومة الثقافية للإستعمار الفرنسي في كل من الجزائر و المغرب من خلال التعميم (1920-1954) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة وهران 2016،1-2017، ص43.
[2] نفسه، ص44.
[3] كميل ريسلير، المرجع السابق، ص225.

الفصل الرابع: ردود الفعل الوطنية (1939/1926)

المبحث الأول: الاتجاه الاستقلالي

المبحث الثاني: الاتجاه الاصلاحي

المبحث الاول: الاتجاه الاستقلالي

نشأ حزب الشمال الافريقي عام 26 [illegible] مل في انشاء هذا التنظيم الانتمائي المغاربي الى المهاجرين الجزائريين بفرنسا الذين احتكوا بمنظمات اليسار الفرنسي وتأثروا بدعوة المنظمات الشيوعية الدولية لمؤازرة كفاح الشعوب المضطهدة ،وقد اهتم الحزب الشيوعي الفرنسي بالمهاجرين الجزائريين ،وساندهم في انشاء هيئة إغاثة لسناء إفريقيا سنة 1925.[1]

[1] عبد الرحمانبن ابراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر،الفترةالاولى:1920-1936،ط3،ج1،منشورات السائحي ،الجزائر ،2010،ص119.

وبادر الحاج عبد القادر والشاذلي خير الدين ومصالي الحاج وشبيلة الجيلالي إلى عقد إجتماع في عام 1926أعلنوا فيه عن تأسيس جمعية نجم شمال افريقيا(انظر الملحق رقم 04 ص)، وقد طرد الشاذليخير الدين إلى تونس،وإشتغل الحاج علي عبد القادر بتجارته وأمسى مصالي الحاج[1] الزعيم الفعلي لهذه الحركة ، وقد إنسحب منها القادة التونسيون والمغربيون لتصبح منظمة جزائرية خالصة. [2]

ولقد عارض النجم سياسة الادماج الفرنسي ومثل التوجه الثوري الاستقلالي في الحركة الوطنية ،لم يكن أعضاؤه يؤمنون بأنصاف الحلول ولا بسياسة المراحل وقد تحملوا الصعاب والويلات دفاعا عن مطلب الاسقلال الوطني .[3]

وهدفت الجمعية حسب ماينص قانونها الاساسي الى مساعدة مسليمي شمال افريقيا على الحياة في فرنسا ورفع المضالم عنهم امام الرأي العام، ولكنها من أجل تجسيد فكرة إستقلال الجزائر، وتعد الجمعية بمثابة حزب سياسي منظم ومؤطر ينتهج كل الوسائل لتحقيق غايته وبفضل الجهود التي بذلت حقق النجم نجاحا معتبر وواسع من دائرة تمثيله،وتخلص من وصاية الشيوعيين لينفزع لخدمة القضية الوطنية وقد تفطنت الادارة الفرنسية لخطر هذه المنظمة الوطنية،وبادرت في سنة 1929لحلها،فاستأنف قادتها الحكم وأشهروا التنظيم بإسم "نجم شمال إفريقيا المجيد" كما أسسوافي سنة 1930 جريدة الامة التي ساهمت في نشر فكرة الاستقلال بين أوساط الشعب ،وكانت همزة وصل في التعريف بموقف التنظيم وأهدافه ،وإغتنم النجم مناسبة الذكرة المئوية لإحتلال الجزائر لشن حملة تنديد واسعة بالاستعمار ويطالب من عصبة الامم النظر في مشكلة الجزائر .[4]

وفي سنة 1933ونظرا للمستجدات التي حدثت على المستوى الدولي والمحلي وقرر قادة النجم مواكبة الوضعية الجديدة وصادقوا في اجتماع 28جوان 1933 على نوعين من المطاب مطالب عاجلة وأخرى آجلة ،فالمطالب الاولى تشمل أساسا إلغاء

---

[1]مصالي الحاج زعيم التيار الاستقلالي في الجزائر، أنشا نجم شمال افريقيا (1926) وحزب الشعب الجزائري 1936، وأخيرا حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1946كان موقفه صارم اتجاه السياسة الفرنسية ،ولم يشارك في الثورة التحريرية الجزائرية بسبب الخلافات السابقة بينه وبين جبهة التحرير الوطني. **أنظر**:الحاج مصالي ،مذكرات مصالي الحاج (1898-1938)ترجمة ،محمد معراجي الوكالة الوطنية للنشر والاشهار ،الجزائر،2007،ص03..

[2]محفوض قداش،محمد قنانش ،نجم شمال افريقيا (1926-1937)ترجمة أوذانيية خليل ،د.ط،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2013،ص50.

[3]نفسه، ص50.

[4]محفوظ قداش ،تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939)،طبعة خاصة ،ج1،ترجمة:أمحمد بن البار ،دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2011،ص ص 257،-258.

قانون الاهالي والعفو العام عن جميع المساجين السياسين وحرية التنقل إلى فرنسا والمساواة في الحقوق وإنشاء برلمان جزائري منتخب .[1]

وتشمل المطالب الآجلة لإستقلال الجزائر إستقلالا تاما ـ وإنشاء جيش وطني وإنسحاب جميع قوات الاحتلال وتشكيل حكومة وطنية .وهكذا قدم البرنامج نوعين من المطالب حدد فيهما مفهوم الاستقلال بدقة وسطر مطالب استعجالية تمهيد لمرحلة الاستقلال دون ان يتخلى عن مبادئه الاساسية، وباشر مرحلة جديدة من النشاط والتعبئة تميزت اساسا بالتنظيم المحكم ونشر خلايا التنظيم السرية .[2]

شارك النجم في تنظيم العديد من التجمعات والمظاهرات بفرنسا، وقد تجاهل قادته قرار منع تجمعهم المندد بمساس الادارة بالحرية الدينية ومنع التعليم في المساجد ، وادى هذا الى ملاحقة مسؤولي النجم،حيث اعتقل مصالي الحاج وعمار عيماش وبلقاسم راجف ،وحكم عليهم بالحبس ستة أشهر والتغريم وتم حل النجم من جديد لكن مناضليه أسسوا في فيفري 1935 تنظيم "الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا"،وتألق نشاط النجم مع توالي الجبهة الشعبية للسلطة في فرنسا ،وإزداد توسعا بتفاعل الجماهير مع خطاب الزعيم مصالي في أول حضورله بالجزائر في 02 أوت 1936 بملعب البلدي،وأثر ذلك على تغلغل وإنتشار أفكاره ،وهذا الوضع لم يعجب الجبهة الشعبية التي تنكرت للنجم ،وقد لجأت في الاخير إلى جل التنظيم يوم 27جانفي 1937. [3]

ولقد أثر جل النجم بادرت قيادته الى تاسيس حزب الشعب الجزائري يوم 11مارس 1937،وأعيد تشكيل الخلايا السرية دون أن تنال حملة القمع من عزيمة المناضلين ،وهكذالم يتوقف النضال في سبيل الاستقلال بل ازدياد قوة ،وتبقى الحزب في عام 1938برنامجا يرافع عن المطالب السياسية الاتية:

ـ الغاء قانون الاهالي وكل القوانين الاستثنائية .

ـ منح الحريات الديمقراطية للجزائريين ،والمساواة في أداء الخدمة العسكرية ،وفصل الدين عن الدولة.

ـ تحويل المجالس المالية الى مجلس جزائري ،ينتخب من قبل الجميع دون أن تمييز جنسي أوديني . [4]

---

[1]أحمد توفيق المدني ،حياة كفاح ،مذكرات ، المجلد الثاني ،طبعة خاصة ،ج2 ،عالم المعرفة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2010،ص195.

[2]أحمد توفيق المدني ،المصدر السابق ،ص197

[3]عبد الحميد زوزو ،الدور السياسي للهجرة الى فرنسا من بين الحربين (1914-1939)،المجلد الرابع ،طبعة خاصة ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2010،ص53.

[4]عبد الحميد زوزو،المرجع السابق، ص63

وانتقل ميران عمل الحزب الى الجزائر ،وقد حاول مصالي الحاج التقرب من قادة جمعية العلماء والمنتخبين لاقناعهم يتجاوز مطالب الادماج وواصل تعبئة الجزائرين بخطابه الحماسي ،ودخل خزب الشعب انتخابات جوان1937وكانت تجربة مفيدة لمناضليه والذين قمعوا وحوكموا ،ومنهم مصالي الحاج الذي أوقف وحكم عليه بسنتين سجنا .[1]

ولقد كان بحملة القمع هذه آثر بارز في تزايد شعبيةحزب الشعب وترسخ أفكاره الاستقلالية ، وفي اطار استهداف المناضلين الثورين قضت الادارة الفرنسيةعشية الحرب العالمية الثانية بحل حزب الشعب واضطهدت مناضليه ،وسوف نزيد هذه السياسة في نضج الافكار الاستقلالية ابان الحرب العالمية الثانية .

المبحث الثاني :الاتجاه الاصلاحي

بدأ في شكل الترقي أواخر عقد العشرينيات وتصور الى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في مطلع عقد الثلاثينيات وركز جهوده على الدفاع عن شخصية الجزائر وعروبتها وإسلامها في إطار الشعار الخالد:"الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا".[2]

تم تأسس جمعية العلماء المسلمين في 5 ماي 1931 في النادي الترقي بالجزائر يقصد أن تكون جمعية إرشادية تحذيبية ولنشر الرقي والأخوة على أساس الإسلام والعربية، وقد كان على رأس مؤسسيها جماعة من العلماء الإصلاح أمثال الشيخ عبد الحميد بن باديس والمشائخ محمد البشير الإبراهيمي والطيب العقبي ومبارك الميلي،والعربي التبسي من جهة،وجماعة من علماء وأعيان المحافظين والطرفين ومنهم المشائخ:المولود بن الصديق الفظي الأزهري،ومولاي إبن الشريف والطيب المهاجي وحسن الطرابلس وعبد القادر القاسي. [3]

---

[1]مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1936/1898 ، ترجمة محمد المعراجي، المؤسسة الوطنيةللفنون المطبعية ،الجزائر،2007،ص120.

[2]احمد توفيق المدني، المصدر السابق ، ص 179.

[3]البشير الابراهيمي :(1889-1965)رجل اصلاح جزائري من مؤسسي جمعية العلماء المسلمين ،عين كاتب لاحمد بن باديس انظر :عادل نويهض،معجم اعلام الجزائر من صدر الاسلام حتى العصرالحاضر ،ط2،مؤسسة نويهض الثقافة للتاليف والترجمة والنشر ،لبنان ،1980،ص13.

ويعتبر الشيخ عبد الحميد بن باديس صاحب فكرة إنشاء الجمعية وقد بذل جهودا كبيرة في جمع شمل العلماء وتنسيق العمل الإصلاحي،ووجه الدعوة عبرصحيفة الشهاب لتشكيل جمعية دينية تجمع شمل العلماء وتدافع عن روح الإسلام ومبادئه.[1]
ولقد وقفت جمعية العلماء ضد هذا التنوع من الإندماج وكان لموقفها صد واسع وعواقب كبيرة لصالح الحركة الوطنية.فعند مانفي فرحات عباس وجود أمة جزائرية أجابه إبن باديس بعبارات زعزعت من كانو يعتقدون أن هذه الأمة قد إندثرت فعلا"،وبنو على ذلك أوهام الإسلامية (كما قلل) ليست هي فرنسا ولايمكن أن تكون فرنسا ،ولاتريد أن تصير فرنسا،ولا تستطيع أن تصير ولو أرادت، بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد، فب لغتنا وفي أخلاقها وفي عنصرها وفي دينها، وهي لاتريد أن تندمج ولها وطن محدود معين الوظف الجزائري.[2]
لم يكن سهلا على جمعية العلماء أن تخوض في القضايا بالسياسة وهي مجرد جمعية خيرية دينية، وإجتهدت في خدمة أهدافها ومبادئها الإصلاحية، وبعد أن تركز نشاطها وتوسع تمثيلها بدأت تصادم الإدارة الفرنسية وتحتج على سياستها وأصبحت توالي الانصار وتخوض في قضايا السياسة،ولأن خصومها كانوا كثر فإن نشاطها السياسي إتسم بالسرية والمراوغة والتكيف بحسب الظروف .[3]
وواجهت الجمعية أولا الظغوط الفرنسية وخاصة مرسوم"ميشال"سنة 1933 وإحتجت على سياسة الإدارة بالقلم واللسان وشاركت في المظاهرات المنددة بهذا القرار، وأبدت الجمعية مشروع فيولت رغم تحفظها على بعض بنوده، وحاربت الإدماج وطالبت بحفاظ المسلمين على أحوالهم الشخصية وإستقلاليتهم في تسيير شؤونهم الدينية والثقافية، وحاربت دعاة التجنيس والفرنسية، وشاركت الجمعية في المؤتمر الإسلامي عام 1936 مشاركة فعالة خاصة وأن إبن باديس والإبراهيمي والعقبي كانو من أقطاب المؤتمر.[4]
ولقد أدركت قضية إغتيال المفتي كحول التي إتهمت فيها العقبي بالإغتيال وسجنته وحاكمته وظهر للعقبي أن الجمعية لم تقم بواجبها نحوه، وإختلف مع قادتها

---

[1] عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، ، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر الجزائر،1996،ص91.
[2] بشير بلاح،المرجع السابق،ص372.
[3] علي مراد، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزئر، ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص 143.
[4] علي مراد، المرجع السابق ، ص 145.

بخصوص الموقف من فرنسا عشية الحرب العالمية الثانية مفضلا الإنسحاب منها، ويظهر أن الجمعية كان إسهام واضح في النشاط السياسي والإصلاحي لم يؤثرعليه وفاة إبن باديس في 16أفريل 1940.

ونستخلص في الأخير على أن الأحزاب السياسية فنشاطها ومواقفها المتنوعة ساعدت في الكثير من الاحيان في تحريك المشهد السياسي واثبات الوجود وكان لها دور كبير في ردود الفعل الوطنية الادماج وخاصة الاتجاه الاستقلال ولاتجاه الاصلاحي مما جعل فرنسا في مازق خطير.

الخاتمة

من خلال إستعراضنا لموضع سياسة الإدماج الفرنسي في الجزائر وردود فعل الوطنية (1852-1939) ، توصلنا إلى مجموعة من النتائج :

كان الإدماج يتردد الحديث ء الإحتلال لكي يشعر الفرنسي في الجزائر كأنه في فرنسا وإستمر هذا الوضع إلى أن حصل الإدماج الكلي في عام 1870 وبعد 1870 بدأ يظهر عند البعض أنه لايمكن دمج الجزائر بفرنسا حاولت فرنسا بشتى الطرق و الوسائل لدمج الجزائر من بينها طمس سياسة الفرنسة و هي إحتلال الفرنسية مكان اللغة العربية .

- طبقة سياسة التنصير لأنها لم تكتفي بسياسة الفرنسة وشجاعة تنصير الجزائريين بواسطة الأعمال الإنسانية و التربوية .
- فشلت الإدارة الفرنسية ورجال الدين في طرح سياسة التبشير وذالك بسبب صلابة المجتمع الجزائري وتمسكه بعقيدته .
- وقررت فرنسا إصدار قرار مشفر لكي تفتت المجتمع وتخريب إقتصاده الزراعي القائم على الأرض عن طريق تكوين الملكية الفردية .
- أدركت السلطات الفرنسية أهمية إقتصاد الجزائر لأنها لان لها ثروات وخيرات لذالك عملت للسيطرة عليها من خلال الإستيطان ومصادرة الأراضي والضرائب .
- كانت للضرائب السلطة من قبل الإدارة الإستعمارية أكثر خطورة على الجزائريين
- إعتمدت السياسة الإستعمارية على مصادرة الأراضي إلى تفكيك المجتع الجزائري وسلب ممتلكاته .
- قانت السياسة الإستعمارية بالإعتداء على الدين الإسلامي من خلال تدمير وتخريب المؤسسات الدينية كالمساجد والزوايا وتجريد القضاة المسلمون من كل الصلاحيات وتحويل القضاة إلى فرنسيين.
- فقد قامت السلطة الإستعمارية بضرب التعليم لكي تنشر الثقافة الفرنسية من خلال محو اللغة العربية وأخذ مكانها اللغة الفرنسية .

الملاحق

- **الملحق رقم 01 :**
- **رسالة الإمبراطور نابليون الثالث إلى الماريشال بيليسي المعروف باسم الدوق مالكوف بتاريخ 06 فيفري 1863م**

باريس في: 06 فيفري

بعث الإمبراطور إلى حضرة الماريشال الدوق مالاكوف حاكم الجزائر الرسالة التالية :

سيدي الماريشال:

سيناقش مجلس الشيوخ قريبا باهتمام كبير موضوع ملكية العرب، وستعطى لها مكانتها اللائقة شاعرين بواجبنا تجاهها باعتبارها من ممتلكاتنا.

عند غزو مدينة الجزائر وعْدنا العرب باحترام عقيدتهم وممتلكاتهم، وهذا الوعد الهام لازلنانعتبره ساري المفعول، وسأشرفك بتنفيذه كما فعلت مع الأمير عبد القادر. حيث بقي، بفعل وعود حكومتنا السابقة شامخا وشريفا .

ومن جهة أخرى، فحتى ولو كانت العدالة غير سائدة، فإن ذلك كان ضروريا من أجل استقرار وازدهار الجزائر. وتدعيما لانتقال الملكية إلى هؤلاء القادمين. وكيف يمكن العمل من أجل التهدئة وأغلبية الشعب عقولهم مشدوهة إلى ممتلكاتهم؟ ! وكيف يمكن الرفع من الازدهار في ظل،أن أغلبية الشعب تعاني من استحالة البيع والاقتراض؟ ! وأخيرا، كيف يمكن الرفع من مداخيلالدولة وقد خففنا بشكل كبير من الضريبة؟

إننا بالجزائر نحصي ثلاثة ملايين عربي ومائتي ألف أوربي منهم مائة وعشرون ألفا من الفرنسيين ،على مساحة تقدر بحوالي 14مليون هكتار التي تشكل منطقة التل. منها مليونا هكتاريشغلها الأهالي، ومليونان و 690ألف هكتار تحت سيطرة الدومين، منها 890ألف هكتار أراضي صالحة للزراعة، ومليون و 800ألف هكتار من الغابات. فيما استغل الاحتلال الأوربي مساحة الف هكتار، اما المساحة الباقية فهي مستنقعات و اودية و معابر و ارض بور.

ومن بين الأراضي التي وضعت تحت تصرف المعمرين والمقدرة بـ 420ألف هكتار، باع المستثمرون منها أو أجروا للعرب مساحات معتبرة منها، وما تبقّى منها فهو بعيد كل البعد عن الانتاجية.

وباعتبار أن هذه الأرقام ليست تقريبية، فإنه ورغم الجهود المبذولة من المعمرين ورغم التقدم الحاصل، إلا أننا نعترف بأن فعالية نشاط الأوربيين لا تزال في أدنى مستوياتها، ولكن لاينبغي أن نعتبر ذلك الأرضية التي ستفقدهم نشاطهم مع مرور الورق ،في ظل هذه النتائج وتحقيقا للمنفعة العامة، فإننا لن نتوانى في حشد الأهالي من أجل السيطرة على مساحات من أراضيهم بغية تحقيق المزيد من الاحتلال.

كما نشير إلى أن مشروع سياسة المحتشدات الذي نال الموافقة بالإجماع قد تم سحبه بعد عرضه على مجلس الدولة، وعليك اليوم بالمبادرة حتى يتضح للعرب إننا لم ناتي إلى الجزائر من أجل الاضطهاد والسلب، وانما من أجل الوصول بهم إلى رقي الحضارة. وأن أول شرط لقيام المجتمع المتحضر هو احترام حق كل فرد من أفراده.

إن الحق الذي سأعمل عليه، ليس لصالح العرب، فلقد سبق وأن كان السلطان مالكا لكل الإقليم الذي سينتقل إلى سيادتنا! آه كيف ! لقد وظفت الدولة مصطلحات الدين الإسلامي لإزاحة الملاك القدامى للأرض، وباعتبار أن هذه الأرض ستصبح أرضا فرنسية، فإننا مطالبون بتطبيق نفس القوانين التي طبقها الأتراك، والتي تظهر علياءنا الكبير الذي نريد له أن ينتصر، كما علينا دحر كل الشعب العربي في الصحراء، لأن معاقبته كهنود أمريكا الشمالية أمر مستحيل وغير انساني .

لكل ذلك، علينا بالبحث بكل الإمكانيات لتدجين هذا العرق الذكي والذي يتصف بالوفاء والحراب وخدمة الأرض. لقد كّرس قانون 1851قوانين الملكية والتمتع بالأرض خلال عملية الإخضاع، ولكن هذا التمتع وظف توظيفا سيئا فثّبط البعض. وقد حان الوقت للخروج من هذه الوضعية الغير المستقرة

ان ارضي القبائل معروفة ولابد من تقسيمها على الدواوير حتى نسمح،فيما بعد للإدارة بأخذ المبادرة بكل حكمة من أجل إنشاء الملكية الفردية. أنهم متمسكون بأراضيهم ولكنهم على استعداد لتغيير آرائهم مع تعدد الصفقات والتعامل اليومي مع المعمرين. وفي ذلك فعالية كبرى لادختاهم الى حضارتنا.فإن أرض إفريقيا لا تزال شاسعة والثروات القابلة للتطوير بها كثيرة، فمع كل جهد إلا وارض بإمكانها أن تزيد إلى عمله نموا وقوة تبعا لطبيعته وعاداته واحتياجاته إن تربية الخيول والمواشي هي نشاطات فلاحية طبيعية لدى الأهالي.

أما الأوربيون فبسبب نشاطهم وذكائهم، فإنهم توّ جهوا إلى استغلال الغابات والمناجم والريوالزراعة الحديثة واستيراد المواد الأولية التي هم في حاجة دائمة إليها للنهوض بالنشاطات التي يمارسونها.

وفي الجانب المحلي، لابد من حفظ المصالح العامة، والرفع من مستوى الجانبين، الذهني بواسطة التربية، والمادي بواسطة الأشغال العمومية. وفي المقابل عليه بالقضاء على قناعاته الاولية من اجل الدخول الى الحرية.

وفي الجانب الآخر، سيسمح للشركات الأوربية الكبرى ابتداء من الآن، بالعمل في إطار مقاولات الهجرة والاحتلال، لتكون بمثابة دعم كبير للأفراد الذين هم بدون موارد، وذلك بتنازلات المجانية.

سيدي الماريشال، تلك هي الطريق التي نتبعها بكل حزم، لأنني أكّرر، ان الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى التام للكلمة، وانما هي مملكة عربية، فالأهالي كالمعمرين متساوون في الحقوق تحت حمايتي ، وآنني إمبراطور العرب، كما إنني إمبراطور الفرنسيين.

هذه الأفكار، والتي هي أفكاركم أيضا، كما هي أفكار وزير الحربية وكل أولئك المناضلين في هذه البلاد، فإن ثمة ثقة تامة تحدونا لإقامة حياة كريمة للعرب.

و انني قد كلفت الماريشال راندون بتحضير مشروع قرار مشيخي، يكون محوره الأساسي تحويل القبائل أو فرق القبائلالمتمسكة بأرضيها إلى سكان مثّبتين مهما كان نوع ملكيتهم، سواء أكانت ارض موروثة بصفة تقليدية او تحت اي صفة كانت .

هذا الأمر الذي يجعلنا لا نفكر بالعودة إلى الوراء، ولا نسبب عرقلة للمصلحة العامة التي لا تتحقق في ظل عدم تطبيق قانون انتزاع الملكية، وهو القانون الذي من شأنه أن يحقق المصلحة الشعبية .ولهذاأطلب منكم أن توافوني بكل الوثائق الإحصائية التي من شأنها أن تنير محادثات مجلس الشيوخ . وبهذا، سيدي الماريشال، إني أدعو الّرب ليحفظك .نابليون [136].

1 مجلة مصادر المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954،تر مصطفى عبيد،استاذ التاريخ الحديث و المعاصر ،جامعة المسيلة.

الملحق رقم :02

من نتائج تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت 1863 على بعض القبائل:

المقاطعة	***اسماء القبائل***	***عدد سكانها***	***مساحتها بالهكتار***	***عدد الدواوير التي تم انشاؤها***
الجزائر	حسن بن علي	4600ن	22.552	6
واهران	هاشم بن داروغ	1822ن	4.567	2
قسنطينة	ولاد عطية	4440ن	14.050	6

G.G.A,Tableau de la situation des établissement francais dans l'algerie,1864,p 235

[1]محفوظ، قداش،جزائر الجزائريين (1830-1954)،تر المعراجي،د ط ،المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر والاشهار،الجزائر،2008،ص300.

- **الملحقرقم:03**

تطورنظامالبلدياتفينهايةالقرنالتاسععشرإلى :

السنة	مساحة اراضي البلديات المدنية	عدد السكان مسلمون و مسيحيون	بلديات فيها حكم مدني	بلديات فيها حكم مختلط
1879	5.349.646	1.417.879	181	44
1880	7.383.583	1.884.124	184	63
1881	10.482.964	2.135.350	196	77
1884	10.659.344	2.770.667	206	75
1884	12.075.692	3.224.475	232	78
1891	12.855.053	3.620.585	249	73

source:c.ralgeron les algériensmusulmans et la France.p200

محفوظقداش،جزائر الجزائريين، المرجع السابق ،ص 200.

الملحق رقم 04 :

ملحق (7)
برنامج نجم أفريقيا الشمالية ، 1933

ان برنامجنا السياسي لنجم أفريقيا الشمالية ، بعد أن درسته بعناية وحللته بعمق اللجنة الإدارية المؤقتة السابقة ، قد قدم وقرىء ، وصودق عليه من كل الأعضاء المنضمين إلى منظمتنا ، الذين اجتمعوا في جلسة عمومية ، يوم 28 ماي ، 1933 ، على الساعة الرابعة ، في 49 شارع دي بريتانو ، باريس (3) .

وان محتوى مواده بسيط ، ومفهوم جداً . وهو ، بالخصوص ، يستجيب كلية إلى آمال الشعب الجزائري .

وانه من المؤكد ان نوصي بأن يقرأه الشعب الجزائري باهتمام ، وأن يفهمه ، وأن ينفذه ويجب أن نعتبره نحن حلفاً وطنياً ، رابطاً جامعاً لكل الأهالي المسلمين الجزائريين ، عاملاً بإخلاص وتضحية من أجل الدفاع عن مصالحنا ، ومطالبنا العاجلة ، واستقلال بلادنا .

ومن أجل خلاصنا ، ومن أجل مستقبلنا ، ولكي نحتل مكاناً جديراً بسلالتنا في العالم ، فلنقسم جميعاً على القرآن وبالإسلام أن نعمل حتى النهاية لتحقيقه (البرنامج) ولانتصاره الأخير .

القسم الأول

1 ـ محو قانون الأهالي البغيض في الحال والغاء جميع القوانين الإستثنائية.
2 ـ العفو العام عن كل أولئك الذين كانوا قد سجنوا ، أو وضعوا تحت الرقابة الخاصة ، أو نفوا لارتكابهم شيئاً ضد قانون الأهالي أو قاموا بجرائم سياسية .
3 ـ الحرية المطلقة في السفر إلى فرنسا وإلى غيرها من البلاد الأجنبية .
4 ـ حرية الصحافة ، والإجتماع ، والتجمع ، وتوفير الحقوق السياسية والنقابية .

ابو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، المرجع السابق ،ص 437

5 ـ احلال مجلس وطني جزائري منتخب عن طريق التصويت العام محل المجلس المالي ، الذي لا ينتخب الاّ عن طريق التصويت المحدود.
6 ـ الغاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية وإحلال محلها مجالس بلدية منتخبة عن طريق التصويت العام .
7 ـ حق الجزائريين في تقلد جميع الوظائف العامة دون أي تمييز ، مع المساواة في العمل وفي المعاملة للجميع .
8 ـ التعليم الإجباري للغة العربية . وحق (كل الجزائريين) في التعليم على جميع المستويات . وخلق مدارس عربية جديدة . كل الأعمال الرسمية يجب نشرها بالعربية والفرنسية في نفس الوقت .
9 ـ بخصوص الخدمة العسكرية (من الجزائريين في الجيش الفرنسي) ، يجب الإحترام الكامل للآية الكريمة « ومن يقتل مؤمناً متعمداً . . » .
10 ـ تطبيق القوانين الإجتماعية والعمل « على الجزائريين أيضاً) . وحق العائلات الجزائرية في الجزائر في الحصول على المساعدة من جراء البطالة ، وفي المنح العائلية . الغاء تام للتأمينات الإجتماعية .
11 ـ زيادة القروض الفلاحية الى الفلاحين الصغار . وتنظيم أكثر عقلانية لنظام الري . وتطوير وسائل المواصلات ، والمساعدة الحكومية ، غير المعوضة ، إلى ضحايا المجاعات الدورية .

القسم الثاني

1 ـ استقلال الجزائر الكامل .
2 ـ جلاء تام لجيش الاحتلال
3 ـ تكوين جيش وطني .

حكومة وطنية ثورية :

1 ـ مجلس تأسيسي منتخب عن طريق التصويت العام .
2 ـ التصويت العام في كافة الدرجات . وصلاحية (الترشح) إلى كل المجالس بالنسبة لجميع سكان الجزائر .

ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الحركة الوطنبة (1900-1930)، المرجع السابق ، ص 438

3 ، ستكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية .
4 ، تسليم جميع الممتلكات إلى الدولة الجزائرية ، بما في ذلك البنوك ، والمناجم ، والطرق الحديدية ، والموانىء ، والمؤسسات التي اغتصبها المحتلون .
5 ـ تأميم الأملاك الكبيرة التى اغتصبها الإقطاعيون ، حلفاء المحتلين ، والكولون ، والشركات الرأسمالية ، وتسليم الأراضي المؤممة إلى الفلاحين . واحترام الأملاك المتوسطة والصغيرة . وإعادة الأراضي والغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية .
6 ـ حرية التعليم بالعربية واجباريته على جميع المستويات .
7 ـ تعترف الدولة الجزائرية بحق تشكيل الإتحادات ، والتحالفات ، وحق الاضراب ، وهي تتعهد بمناقشة القوانين الاجتماعية .
8 ـ المساعدة العاجلة للفلاحين بتخصيص قروض للفلاحة دون فائدة من أجل شراء الآلات ، والبذار ، والسماد ، وتنظيم الري ، وتحسين وسائل المواصلات ، الخ[1].

ابو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية (1900-1930)، المرجع السابق ، ص 439

الملحق رقم 05 :

القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومبادئها الاصلاحية[1]

الفصل الأول : تأسست في عاصمة الجزائر جمعية ارشادية تهذيبية تحت اسم « جمعية العلماء المسلمين الجزائريين » الخ .

الفصل الثالث : لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتداخل في المسائل السياسية .

الفصل الرابع : القصد من هذه الجمعية هو محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر والميسر والبطالة والجهل وكل ما يحرمه صريح الشرع وينكره العقل وتحجره القوانين الجارى بها العمل .

ابو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية (1930-1900)، المرجع السابق، ص 439

من راق له مشروع الجمعية من غير الطبقة المبينة بالفصل المتقدم وأراد أن يساعدها بماله وأعماله على نشر دعوتها الاصلاحية .

دعوة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأصولها[2] :

1 ـ الاسلام ـ هو دين اللّه الذي وضعه لهداية عباده ، وأرسل به جميع رسله ، وكمله على يد نبيه محمد الذي لا نبي من بعده .

2 ـ الاسلام ـ هو دين البشرية الذي لا تسعد الا به وذلك لأنه :

أولاً : كما يدعو الى الأخوة الاسلامية بين جميع المسلمين ، يذكر بالأخوة بين البشر أجمعين .

ثانياً : يسوي في الكرامة البشرية والحقوق الانسانية بين جميع الأجناس والألوان .

ثالثاً : لأنه يفرض العدل فرضاً عاماً بين جميع الناس بلا أدنى تمييز .

رابعاً : يدعو الى الاحسان العام .

خامساً : يحرم الظلم بجميع وجوهه وبأقل قليله من أي أحد على أي أحد من الناس .

سادساً : يمجد العقل ويدعو إلى بناء الحياة كلها على التفكير .

سابعاً : ينشر دعوته بالحجة والاقناع لا بالختل والاكراه .

ثامناً : يترك لأهل كل دين دينهم يفهمونه ويطبقونه كما يشاءون .

تاسعاً : شرك الفقراء مع الأغنياء في الأموال وشرع مثل القراض والمزارعة

ابو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية (1930-1900)، المرجع السابق، ص 439

4 ـ السنة « القولية والفعلية » الصحيحة تفسير وبيان للقرآن .
5 ـ سلوك السلف الصالح « الصحابة والتابعين وأتباع التابعين » تطبيق صحيح لهدى الاسلام .
6 ـ فهوم أئمة السلف الصالح أصدق الفهوم لحقائق الاسلام ونصوص الكتاب والسنة .
7 ـ البدعة : كل ما أحدث على أنه عبادة وقربة ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فعله . وكل بدعة ضلالة .
8 ـ المصلحة : كل ما اقتضته حاجة الناس في أمر دنياهم ونظام معيشتهم وضبط شؤونهم وتقدم عمرانهم مما تقره أصول الشريعة .
9 ـ أفضل الخلق هو محمد صلى الله عليه وسلم لأنه :
أولاً : اختاره الله لتبليغ أكمل شريعة الى الناس عامة .
ثانياً : كان على أكمل أخلاق البشرية .
ثالثاً : بلغ الرسالة ومثل كمالها بذاته وسيرته .
رابعاً : عاش مجاهداً في كل لحظة من حياته في سبيل سعادة البشرية جمعاء حتى خرج من الدنيا ودرعه مرهونة .
10 ـ أفضل أمته بعده هم السلف الصالح لكمال أتباعهم له .
11 ـ أفضل المؤمنين هم الذين آمنوا وكانوا يتقون ، وهم الأولياء ، والصالحون فحظ كل مؤمن من ولاية الله على قدر حظه من تقوى الله .
12 ـ التوحيد أساس الدين فكل شرك « في الاعتقاد أو في القول أو في الفعل » فهو باطل مردود على صاحبه .
13 ـ العمل الصالح المبني على التوحيد ، به وحدة النجاة والسعادة عند الله فلا النسب ولا الحسب ولا الحظ بالذي يغني عن الظالم شيئاً .
14 ـ اعتقاد تصرف أحد من الخلق مع الله في شيء ما ، شرك وضلال ومنه اعتقاد الغوث والديوان .
15 ـ بناء القباب على القبور ، ووقد السرج عليها والذبح عنها لأجلها والاستغاثة بأهلها ضلال من أعمال الجاهلية ومضاهاة لأعمال المشركين . فمن فعله جهلاً يعلم ومن أقره ممن ينتسب الى العلم فهو مضل .

ابو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية (1930-1900)، المرجع السابق، ص 439

16 ـ الأوضاع الطرقية بدعة لم يعرفها السلف ومبناها كلها على الغلو في الشيخ والتحيز لأتباع الشيخ وخدمة دار الشيخ وأولاد الشيخ الى ما هنالك من استغلال واذلال لأهل الاذلال . . والاستغلال . . ومن تجميد للعقول واماتة للهمم وقتل للشعور وغير ذلك من الشرور .

17 ـ ندعو الى ما دعا اليه الاسلام وما بيناه من الأحكام بالكتاب والسنة وهدى السلف الصالح من الأئمة ، مع الرحمة والاحسان دون عداوة أو عدوان .

18 ـ الجاهلون والمغرورون أحق الناس بالرحمة .

19 ـ المعاندون والمستغلون أحق الناس بكل مشروع من الشدة والقسوة .

20 ـ عند المصلحة العامة من مصالح الأمة ، يجب تناسي كل خلاف يفرق الكلمة ويصدع الوحدة ويوجد للشر الثغرة . ويتحتم التآزر والتكاتف حتى تنفرج الأزمة وتزول الشدة بإذن الله ثم بقوة الحق وادراع الصبر وسلاح العلم والعمل والحكمة .

قل هذه سبيلي : أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني ، وسبحان الله وما أنا من المشركين .

عبد الحميد باديس
بقسنطينة بالجامع الأخضر
اثر صلاة الجمعة 4 ربيع الأول 1356

ابو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية (1930-1900)، المرجع السابق، ص 439

ببليوغرافيا

ببليوغرافيا

1- المصادر:

1. اجيرون روبير شارل،تاريخ الجزائر المعاصرة تر عيسى عصفور، د، ط، منشورات عويدات، بيروت –باريس ،1982
2. جوليان أندري شارل، تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبدايات الاستعمار (1827م-1871)، ج1،ط2، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.
3. الحاج مصالي، مذكرات مصالي الحاج 1936/1898، ترجمة محمد المعراجي، د ط، المؤسسة الوطنيةللفنون المطبعية، الجزائر،2007.
4. المدني توفيق احمد،حياة كفاح، مذكرات، المجلد الثاني، طبعةخاصة، ج2، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر ،2010.
5. المدني توفيق احمد، كتاب الجزائر، ط1، دار الكتاب، الجزائر، 1963.

2 – المراجع :

أ- باللغة العربية :

1. مريوش أحمد ، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية لجزائرية، د.ط، دار هومة، الجزائر،2006.
2. بقطاس خديجة ، الحركة التشيرية الفرنسية في الجزائر (1871-1830)، د.ط، الجزائر، دت.
3. بلاح بشير ،ج1، تاريخ الجزائر المعاصر(1989-1830)، ج1، د.ط، دار المعرفة، الجزائر
4. بن داود أحمد، المقاومة الثقافية للإستعمار الفرنسي في كل من الجزائر و المغرب من خلال التعميم (1954-1920) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة وهران 2016،1-2017.
5. بو صفصاف عبد الكريم ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945،د.ط، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر الجزائر،1996.
6. بو عزيز يحي سياسة التسلط لاستعمار و الحركة الوطنية الجزائرية ،د، ط، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2007.

7. بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.
8. غربي الغالي وآخرون، العدون الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1997.
9. بوضرسة بومعزة ، سياسة فرنسا البرية في الجزائر (1830-1930) وانعكاساتها على المغرب العربي، دار المحكمة، الجزائر 2
10. تركي رابح ،التعليم القومي والشخصية الجزائرية، ط2، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
11. الجزائري مسعود، مشاريع ديجول في الجزائر، د.ط، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
12. حباسي شاوش ، من مظاهر الروح الصليبية للإستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962، د.ط، دار هومة، بوزريعة ، الجزائر، د.ت.
13. حلوش عبد القادر ، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر،د.ط، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010 .
14. زوزو عبد الحميد ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2009.
15. زوزو عبد الحميد ،الدور السياسي للهجرة الى فرنسا من بين الحربين(1914ـــ1939)،المجلد الرابع،طبعةخاصة،ديوانالمطبوعات الجامعية،الجزائر،2010الجزائر،2010.
16. سعد الله أبو القاسم ، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، ن، دار البصائر،الجزائر،2007.
17. ---------- ،تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج6، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998.
18. ---------- ،خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة و التحرير)1830-1962) ،ط،دار الغرب الاسلامي ،بيروت ،2007
19. صالح عباد، والمعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900 ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.
20. عباد صالح ، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر(1870-1900)، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1999،.

21. عدي الهواري ، الإستعمار الفرنسي في الجزائر (سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي 1830-1960)، ترجوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة، بيروت لبنان، لبنان،1983.
22. العقون بن ابراهيم عبد الرحمان، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترةالاولى:1920-1936،ط3،ج1،منشورات السائحي ،الجزائر ،2010.
23. عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1919)، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.
24. عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002.
25. عميراوي أحميدة، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري(بداية الاحتلال)،د.ط، دار البعث ش.و.ن.ت، الجزائر، 1984.
26. عميراوي احميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، د.ط، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر،2005،
27. ---------، وآخرون، آثار السياسة الإستعمارية والإستطانية في المجتمع الجزائري(1830-1954)، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
28. فركوس صالح ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقينإلى خروج الفرنسيين، (814 ق م-1962).
29. قداش محفوظ،تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939)،طبعة خاصة ،ج1،ترجمة:أمحمد بن البار ،دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2011.
30. -------، جزائر الجزائريين (1830-1954)،تر المعراجي،د ط ،المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الاشهار،الجزائر،2008.
31. -------، قناشمحمد، نجم شمال افريقيا (1926-1937)ترجمة أوذانيية خليل ،د.ط،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2013..
32. قنانجمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د.ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، رويبة، الجزائر،1994..
33. كاتب كمال، أوروبيون اهلي ويهود الجزائر (1830-196)، تر رمضان زيدي، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2011..

34. لونيسي رابح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)، ج1، د.ط، دار المعرفة، الجزائر. 2010.ص
35. مراد علي، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزئر، ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007.
36. مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعيةن الجزائر، د.ت.
37. الورتلاني الفضيل، الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 2009.

ب – باللغة الأجنبية:

1. Da reste Rodolphe, constitution de la propriétés (territoire occupe par les arabes sénatus consulte du 22 avril 1863 challamel aimé libraire-éditeur, paris.
2. -Statistique et documents relatifs au sénatus-consulte sue la propriétés arabe, paris, imprimerie impérale, 1863.

3-المجلات:

1. حواس جمال ،أساليب ووسائل التنصير في المؤسسات التعليمية الجزائرية مقاربة سوسيو تاريخية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، عدد7، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
2. طرشون نادين ، سياسة نابليون الثالث العربية، مجلة دراسات وأبحاث، السنة التاسعة، ع1، مارس 2017.
3. غيث محمد ، سياسة التنصير ودورها في المخطط الاستعماري الفرنسي، المجلة التاريخية الجزائرية، عدد4، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017. ص127ص128ص129
4. مجلة مصادر المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954،تر مصطفى عبيد،استاذ التاريخ الحديث و المعاصر جامعة المسيلة.
5. مصطفى عبيد، دراسة في رسالة الإمبراطور نابليون الثالث إلى الماريشال بيليسي بتاريخ 1863/02/6، مجلة دراسات، ع25، دراسة في رسالة ماجستر بيليسي
6. ولد النية كريم ، سياسة الاخضاع وقوانين الاندجينا من خلال أرشيف الادارة لاستعمارية في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ، ع2، ديسمبر.

4-الموسوعات:

1. الكيلاني عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية، ج 5، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، مصر، 2000.30)
2. نويهض
عادل،معجماعلامالجزائرمنصدرالاسلامحتىالعصرالحاضر،ط2،مؤسسةنويهضالثقافةللتاليفوالترجمةوالنشر،لبنان،1980.

5- الجرائد:

جريدة المبشر، العدد1، 12أوت1965.

6- الرسائل الجامعية :

1. بولافة حدة ، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبع الاستقلال، مذكرة نيل شهادة الماجيتير في العلوم السياسية تخصص السياسة العامة والحكومات المقارنة، كلية العلوم الحقوق والسياسة جامعة لخضر لخضر باتنة، سنة 2010-2011 .
2. حمير صالح ، الساسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830-1930)، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتورا العلوم في التاريخ الحديث والمعصر، جامعة باتنة.
3. خليفي عبد القادر ، التعليم الرسمي الفرنسي في الجزائر 1884-1914 الغرب الجزائر أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر تخصص العلوم التاريخ الثقافي والتربوي للجزائر 1830-1954، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الاسلامية،2012-2013.
4. سيساوي أحمد ، البعد البالكي في المشاريع السياسية الإستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838-1871، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا علوم في النارخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة2، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2013-2014.

باللغة الفرنسية :

1. Alexandre Barry, la perception de la mort de Napoléon III dans la presse politique nationale, Histoire politique des XIX et XX éme siècles, université lumière Lyon 2, institut d'études politique de Lyon, 2013-2014.

7- ***المواقع الالكترونية :***

1. ريسلير كميل،السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها وحدودها (1962-1830)، ترنذير طيار، ط1، كتابات جديدة للنشر الالكتروني، 2016. ص206
2. الصلابي محمد علي،السياسة الفرنسية في الجزائر في عهد نابليون الثالث، متوفر على الرابط 2059/69 www.alsallabi.com أطلع عليه يوم 2021/04/24

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :

المحتويات	الصفحة
بسملة	
الإهداء	
الإهداء	
شكر و تقدير	
قائمة المختصرات	
مقدمة	**أ-د**
مدخل:نظرة عامة اوضاع الجزائر من 1830-1852	8-7
الفصل الاول:الجذور التاريخية للادماج	**17-10**
المبحث الاول:مفهوم الادماج	**11-10**
المبحث الثاني:ظهور الادماج	**13-12**
المبحث الثالث:طرق و اساليب الادماج	**17-13**
الفصل الثاني:سياسة الادماج في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية 1852-1870	**29-19**
المبحث الاول:التعريف بشخصية نابليون الثالث	**20-19**
المبحث الثاني:سياسة نابيلون الثالث في الجزائر	**23-20**
المبحث الثالث:القانون السيناتوس كونسلت	**29-26**
الفصل الثالث:سياسة الادماج في عهد الجمهوريةالفرنسية الثالثة 1870-1926	**41-31**
المبحث الاول:الجانب الاداري والعسكري	**34-31**
المبحث الثاني:الجانب الاقتصادي	**38-35**
المبحث الثالث:الجانب الديني والتعليمي	**44-38**
الفصل الرابع:ردود الفعل الوطنية(1939/1926)	**48-43**
المبحث الاول:الاتجاه الاستقلالي	**46-44**

المبحث الثاني:الاتجاه الاصلاحي	**48-47**
خاتمة	**50**
الملاحق	**58-52**
قائمة المصادر و المراجع	**65-60**
فهرس المحتويات	**68-67**
الملخص	**72-71**

الملخص

ملخص باللغة العربية:

يعد الاحتلال الفرنسي للجزائر من اكبر النماذج الاستعمارية الاستطانية في تاريخ الاستعمار الاوروبي الحديث، حيث كانت سياسة الاحتلال منذو البداية تهدف الى بسط النفوذ الفرنسي في المنطقة ،و الاستلاء على خيراتها و ثرواتها و بالتالي ايجاد منطقة نفوذ فرنسية و اخضاع السكان بالقوة لها ولذللك عمد السياسيون الفرنسيون الى انتهاج سياسة الادماج و اصدار قوانين تجعل من الجزائريين رعايا اروبيين .

لميتجاوبالشعبالجزائريمعالسياسةالفرنسيةفيجميعالجهاتبدوناستثناء،لاسيمافيالمنطقالتيعرفتضغطافرنسيامكثفًالتحويلاتجاههاالوطني،فلميكنللإعاناتولاالمساعداتالتيتقدمهاالإرسالياتالتبشيريةولاللتعليمالذيوفرتهالمدرسةالفرنسية،ولاللمستوطنينالفرنسيين،ولاللمهاجرينالجزائرييناالذينتنقلهمالسلطاتللعملفيفرنساأثرفيفرنسةالشعبالجزائريالمسلم،مادفعمخططياالسياسةالفرنسيةإلىاتهامالجزائرييننبأنهمشعبيعيشعلىهامشالتاريخ.

وعلىالصعيدالسياسيبدأالجزائريونالمقاومةمنخلالالتنظيمالسياسيالذيخاضهذاالميدانبأفكارمتعددة،فمنهممنيرىأنالغايةهيالمساواةبالفرنسيين،ومنهمالشيوعيون،والوطنيونالمتعصبون،وظهرتعدةتنظيماتسياسيةمنها:
حزبالجزائرالفتاة،وجمعيةنجمشمالإفريقيابزعامةمصاليالحاجالذيعرفبعدذلكبحزبالشعبالجزائري.

حاربالشعبسياسةالتفرقةالطائفيةبرفعشعار
"الإسلامديننا،والعربيةلغتناوالجزائروطننا"
الذيأعلنهالعالِموالمجاهدالجليلعبدالحميدبنباديس،ورأىالمصلحونمنأبناءالجزائرفيظلفشلحركاتالمقاومة،أنالعمليجبأنيقومفيالبدايةعلىالتربيةالإسلاميةلتكوينقاعدةصلبةيمكنأنيقومعليهاالجهادفي المستقبل.

summary:

The French occupation of Algeria is one of the largest colonial colonial models in the history of modern European colonialism, as the occupation policy from the beginning aimed to extend French influence in the region, seizing its wealth and wealth, and thus creating a French area of influence and subjugating the population by force to it. To adopt a policy of integration and pass laws that make Algerians European subjects.

The Algerian people did not respond to the French policy in all areas without exception, especially in the regions that experienced intense French pressure to transform their national direction. It was not for the aid, nor the aid provided by the missionaries, nor the education provided by the French school, nor the French settlers, nor the Algerian immigrants who The authorities transferring them to work in France affected the French of the Algerian Muslim people, which prompted French policy planners to accuse the Algerians of being a people living on the margins of history.

On the political level, the Algerians began the resistance through the political organization that fought in this field with multiple ideas. Some of them see that the goal is equality with the French, including the communists, and the patriotic fanatics. Several political organizations emerged, including: the Young Algeria Party, and the North African Star Association led by Missal Al-Hadj, who later it was known as the Algerian People's Party.

The people fought the policy of sectarian discrimination by raising the slogan “Islam is our religion, Arabic is our language and Algeria is our homeland,” which was announced by the great scholar and fighter Abdel Hamid Ben Bidis. It could be based on jihad in the future.